الإضافة بين البنيتين النحوية والمنطقية
حذف عناصر المركب نموذجاً

د / ممدوح عبد الرحمن

رقم الإيداع
٢٥٦٥/ ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وســــتردون
إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون "

صدق الله العظيم

مرتبة الخفض لأنه يستعين على معنى المفعولية وموقعها بالحرف، وأن علاقته بالفعل أو ما يقوم مقامه تتقيد بمعنى حرف الخفض وتتحدد به، غير أن الدرس النحوي العربي الحديث استثمر الحذف الذي يطرأ على عناصر المركب الإضافي كحذف المضاف في تركيب وحذف المضاف إليه في تركيب آخر جاعلاً ذلك تطبيقاً لمظاهر النظرية التحويلية أضف ذلك إلى حذف حرف الجر أو تقديره بين عنصري الإضافة الذي أعطى له مصطلح الإضافة المحضة أو المعنويةواستثمر على أنه أحد مجالات تطبيقات المنهج اللغوي التاريخي المقارن .

[ب] مشكلة البحث :

والحقيقة أن الظواهر اللغوية لا تخلق خلقاً، ولا تتكون طفرة، وعلى ذلك فليس من السهل تتبع مراحل حياتها بحيث نعرف كيف نشأت، ومتى تكونت وعن أي شيء تطورت؟ بل هي تتكون بصورة تلقائية وفي أحقاب طويلة، وعلى مراحل تقتضيها سنة الله في خلقه من التطور والتدرج نحو الكمال .

إن امتياز العربية بظاهرة الإعراب حقيقة ترسخت لدى علماء العربية منذ القدم ، فقد أدركوا هذه المزية، وعرفوا هذه الفضيلة، ونوهوا بها في مؤلفاتهم ، والخفض أو الجر هو أدني مراتب الإعراب ، وهو عند قدامي النحاة علم الإضافة، وهو كذلك عند الأستاذ إبراهيم مصطفي فقد تابعهم في هذه المسألة .

أهو حقاً علم الإضافة ؟ وقد يبدو لنا أن نسأل : كيف يكون الخفض أو الجر علم الإضافة؟ والواقع أنهم يريدون بالإضافة كلا الحالين في الاسم المجرور .

أما الإضافة بمعناها الواضح المعروف فقد لا يحتاج الكلام فيها إلى دليلٍ ، ولكن تبقى الحروف حروف الجر أو حروف الخفض.

هل من سبيل إلى إلحاقها بالإضافة ؟ إنهم يحاولون ذلك، ولكن بأسلوب يجانبهم فيه الصواب .

ذلك أنهم يسمون هذه الحروف بسبب هذه القاعدة العامة ـ حروف الإضافة .

وأين منها الإضافة ؟ لقد قالوا : إن هذه الحروف حروف إضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء .

وأين هذا من معنى الإضافة ؟ وهم يعرفونها بأنها نسبة على سبيل الملك أو الظرفية أو البيان أو غير ذلك ؟ وأين هذه العلاقة التي تقوم بين اسمين ينسب أحدهما إلى الآخر من العلاقة بين حرف من حروف المعاني باسم يقع من التركيب في الحقيقة موقع المفعولية لا يباشر فيها الفعل أثره إلى المفعول .

إن العلاقة بين الحرف والاسم لا تختلف في جملتها عن علاقة حروف المعاني الأخرى بالأسماء وآثارها في الأسماء .

وهذا الأصل الذي وضعه القدامى وتابعهم فيه الأستاذ إبراهيم مصطفي ليس أصلاً مطرداً بحال من الأحوال. فليس الجر أو الخفض علم الإضافة فحسب، وإنما هو علم لحال أخرى قد تكون أكثر وأوسع تردداً في الكلام من الإضافة، وهي حالة الجر أو الخفض بالحروف.

وحالة الخفض أدنى أحوال الإعراب وأخفض مراتبه، لأن الاسم فيها يكون في أدنى منزلة من الكلام.

فهو ليس بذى مكان في الكلام إلا مكان النسبة إليه، فقولنا قرأت كتاب زيدٍ مثلاً، لا مكان لزيد في الكلام ولا وظيفة له إلا أنه منسوب إليه الكتاب، وليس له من وظيفة في الكلام غير ذلك، والكلام قد يقبل الاستغناء عنه ثم يبقى كلاماً ذا معنى يحسن السكوت عليه .

والخفض مرتبة إعراب تكون فيها الأسماء في حالتين، حالة الإضافة وهي النسبة التي سلف الكلام فيها، وحالة أخرى هي التي قد يصح أن نسميها حالة المفعولية غير المباشرة أو غير الصريحة.

ونعني بذلك أن يكون الاسم متأثراً مقيداً بمعنى الحرف كالظرفية والاستعلاء والملك ونحو ذلك .

وفي مقابل هذه الآراء نجد من ذهب إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا على نيته ، قال السيوطي : "وقال أبو حيان لا تقدير أصلاً للام ولا لغيرها وإنما تفيد الإضافة الاختصاص ، وجهاته متعددة يبين كل جهة منها الاستعمال " [٣] والشبهة في ذلك أنه لو كانت الإضافة على معنى حرف أو نيته للزم المساواة بين قولنا غلام زيد، وغلام لزيد في المعنى وليس الأمر كذلك ، ففي التركيب الأول نلاحظ أن كلمة غلام أصبحت معرفة أما في التركيب الثاني فمازالت نكرة، وأجيب عن ذلك بمنع لزوم المساواة لأن المراد بكون الإضافة على معنى اللام مثلاً أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم المساواة بين التركيبين [٤] ورد الدنوشري مذهب من قال بأن الجر بحرف مقدر بأنه "يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدر إذ كل حرف جر غير زائد ولا شبهه ولا بد له من متعلق ولا متعلق هنا " [٥]

ولا تتوقف الإضافة بأنواعها جميعاً على وجود حرف جر قد حذف، وإنما هناك عناصر لغوية أخرى مثل ذو أو صاحب كانت بين المضاف والمضاف إليه ثم تغير التركيب وأصبح وحدتين متلازمتين وتأكيداً لهذا الشرط ينقل ابن جنى عن شيوخه أن "حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به " [٦]

ويفسر ابن جنى الاختصار الواقع في اللغة باستعمال الحروف بأن الحرف ينوب عن جملة أو عن كلمة ففي "ما قام زيد ، قد أغنت "ما" عن "أنفي"، وهي جملة (فعل وفاعل)، وإذا قلت : قام القوم إلا زيداً، فقد نابت (إلا) عن (أستثني)، وهي فعل وفاعل، وإذا قلت : قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن (أعطف)، وإذا قلت : ليت لي مالاً، فقد نابت (ليت) عن (أتمنى)، وإذا قلت : هل قام أخوك؟ فقد نابت (هل) عن (أستفهم)، وإذا قلت : ليس زيد بقائم، فقد نابت الباء عن (حقاً) و(البتة) و(غير ذي شك)، وإذا قلت : (فبما نقضهم ميثاقهم)[٧]، فكأنك قلت : فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقاً أو يقيناً، وإذا قلت : أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك : أمسكته مباشراً له وملاحقاً يدى له، وإذا قلت: أكلت من الطعام؛ فقد نابت (من) عن البعض، أي : أكلت بعض الطعام، وكذلك بقية ما لمْ نسمعه [٨]

ويخلص ابن جنى مما قدمه إلى أنه "لما كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرق عليها فتنهكها وتجحف بها [٩] " أي لا يجوز أن تحذفها .

٢ ـ أ ـ عمق التركيب الإضافي وخصائصه :

عُدّ التنوين بديلاً عن الإضافة، ولا يجتمع تنوين وإضافة ، وحدد النحاة مصطلحاً للتنوين البديل عن الحذف باسم تنوين العوض، وفي بعض أحوال العوض يكون المحذوف مضافاً إليه ، ولكن الدرس التعليمي اقتضى التعميم وتسمية الظاهرة كلها تنوين العوض بالرغم من أن بعضها يدل على حذف حرف أو حرفين أو مقطع من الكلمة .

فتنوين العوض وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً عما حذف منها من حرف أو مضاف إليه مفرداً أو جملة، فيكون عوضاً عن حرف في نحو:

جوارٍ وغواشٍ وليالٍ فإنه عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين بعد حذف حركتها حيث نقصت بنية الكلمة فجئ بالتنوين عوضاً عما حذف منها، ولـولا ذلك لم تنون لأنها على صيغة منتهى الجموع وهي لا تنون في معرفـــة ولا نكرة، ولا يكون عوضاً عن مضاف إليه مفرد في كل وبعض إذا قطعتا عــن الإضافة نحو قوله تعالى : "وكلاً ضربنا له الأمثال وكلاً تبرنا تتبـــيراً " (١٠) ونحو : "انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض " (١١)، ويكون عوضاً عن جملة وذلك في ــ إذ ــ نحو : فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظـــرون " (١٢) فحذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها وجئ بالتنوين عوضاً عنها وكســـرت الذال للساكنين (١٣) وقد انتقد بعض المحدثين القول بتنوين العوض ولم يرَ له وجهاً، ورأي أنه من الأوفق أن يقال : إن التنوين يأتي عند عدم وجود جملـــة تالية للكلمة: (حينئذ وبعدئذ) وسواها أو عند عـــدم وجـــود اسـم بعـد كـل وبعض(١٤) .

وهذا عين ما قاله النحاة، فالتنوين إنما وجد عند عـــدم مجـــيء تلـك الكلمات أو الجمل في المواضع المشار إليها، وكلمة (تعويض) يمكن التنـــازل عنها وإن كانت اصطلاحاً وتقريباً إلى الأذهان . ثم يقول : (وإذا صح قـــول النحاة بالتعويض في الحالة الأولى فإني أراهم غير موفقين في القول بها فـــي الحالة الثانية وذلك لأن التنوين في (كل وبعض) ينبغـــي أن يكـــون تنويـن تمكين)(١٥) ثم يضيف : (وإذا صح أن نقول : إن التنوين في لفظ (كل وبعض) للتعويض فلماذا لا نقول إن التنوين في لفظ (كتاب) كذلك حيث ينون عنـــد عدم الإضافة ويمنع من التنوين معها) (١٦) .

والقول بأن التنوين في (كل وبعض) للتمكين مما قال بـــه النحويـــون حيث رجحه ابن يعيش، وحكاه ابن هشام، وحققه الشيخ خالد الأزهري وأبـــو الحسن الأشموني (١٧) .

وحيث إن تنوين (كل وبعض) معاقب لإضافة لازمة لا يصح المعنى دون مراعاتها فلا غرابة في تسميته تنوين عوض لأن المضاف إليه وإن لم يلفظ به مقصود فلابد من وجود دليل عليه إذا حذف بخلاف ما اعترض به من تنوين (كتاب) وأنه معاقب للإضافة لأن تلك الإضافة غير لازمة فإذا قطع عنها ونون لم يكن هناك مضاف إليه يراعي لا لفظاً ولا معنى . ثم يتحدث عبد الرحمن أيوب عن التعويض في نحو: (جوارٍ وغواشٍ) ويرفض هذا التعليق التافه ــ على حد تعبيره ــ ويقول : (كان من الممكن للنحاة أن يقولوا: إن التغيير الذي حدث في (جوارٍ وغواشٍ) قد خرج بها عن صيغة منتهى الجموع فنونت) (١٨) .

وهذا القول هو للنحاة أيضا فقد نقله ابن هشام في المغْنى عن الأخفش واعترض عليه بأن الحذف هنا عارض والمحذوف منوي بدليل أن آخر الكلمة بعد الحذف لم يحرك بحسب العوامل (١٩) في القراءات المتواترة وفي الشائع من كلام العرب.

يقول "ابن الشجري": حذف المضاف في كلام العرب أكثر من أن يحصى، وأحسنه ما دل عليه معنى، أو قرينة، أو نظير، أو قياس .

فدلالة المعنى قوله تعالى : " وأشربوا في قلوبهم العجل" (٢٠) " واسأل القرية " (٢١) أي أهل القرية و " فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا " (٢٢) أي أمر الله،و"الحج أشهر معلومات " (٢٣) أي حج أشهر معلومات. والقرينة مع المعنى كقوله النابغة:

وقد خفت حتى ما تزيد مخافتي   على وعل في ذي المكارة عاقل

أي على مخافة وعل، وهو تيس الجبل، ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة، وأنه قصد إلى تشبيه حدث بحدث . ودلالة القياس كقولهم : الليلة الهلال، أي طلوع الهلال، والجلباب شهرين، أي لبس الجلباب شهرين لأن ظروف الزمان

لا تكون أخباراً عن الأعيان . ودلالة النظير مع القياس قولهتعالى: " هل يسمعونكم إذ تدعون" (٢٤) أراد هل يسمعون دعاءكم، كما قال في الأخرى: "إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم " (٢٥) فنحن في هذه المسألة أمام بديلين أحدهما ذكر المضاف، والآخر حذفه، ولا تتخفف منه العربية إلا لتيقنها أن أبناءها يمكنهم فهم المراد بدونه؛ فإن الله لا يأتي العباد بل أمره، والمخافة تشبه بمخافة أخرى. ونحن لا نسمع المتحدث بل نسمع كلامه .

وكأن حذف المضاف هنا هو نوع من مجاز الحذف؛ لأنه هناك من القرائن ما يعين المحذوف ، وهو أمر يمكن داخل التركيب الظاهر فالمضاف في الحقيقة هنا لا هو مذكور، ولا هو غير مذكور، بل حامت روحه وحومت؛ لأنه "منوي" وبهذا المثال اتضح أن هذه الرخصة التركيبية أعني حذف المضاف ساعد على شرعيتها وضوح المعنى، وتوفير القرائن، ووجود النظير، واستعمال حروف الجر لجأت إليه العربية رُخَصاً تركيبة اعتماداً على المعنى ، وتدل هذه الرخص على أن التراكيب العربية اتسمت بقدر لا بأس به من الحرية المنظمة استثمرها نحاة العربية في تقدير أمثال هذه الحروف في المركبات الإضافية لتفسير خصائصها التركيبية .

يرد حذف المضاف في اللغة على نوعين: أولهما وأكثرهما وروداً في اللغة أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه بشرط وجود قرينة تدل على المضاف المحذوف، والثاني حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه أي مع بقاء الأثر الإعرابي الدال عليه.

أما النوع الأول فالغالب فيه أن تدل قرينة عقلية أو حالية على مضاف محذوف، فالذي يقول : أكلت الشاة، يفهم من كلامه أنه يقصد :أكلت لحم الشاة، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى : "وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم"(٢٦) فالتقدير : حب العجل، وقوله تعالى : "وجاء ربك" (٢٧) أي : أمر بك (٢٨) ويرى القدامى من أصوليين

ونحاة تقدير المضاف المحذوف سائغاً مطرداً في كل ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذات، لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال، وذلك نحو : " حرمت عليكم الميتة" (٢٩) التقدير : أكل الميتة، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ومثله: "حرمنا عليهم طيبات" (٣٠)، فالتقدير : تناول طيبات. (٣١)

ومنه قوله تعالى : " فذلكن الذي لمتنني فيه " (٣٢) التقدير : في حبه، بدليل ما ورد من قوله :

"قد شغفها حبا"، أو يكون التقدير : في مراودته ، بدليل : " تراود فتاها" (٣٣) (٣٤)، لأن الذوات لا يتعلق بها لوم (٣٥)، وإنما اللوم على الفعل الذي قامت به وهو المراودة أو الحب.

ويرى كثير من القدامى حذف المضاف للاتساع كثيراً جداً في اللغة، فابن جنى يذكر أن منه في القرآن ثلاثمائة موضع (٣٦)، وينسب السيوطي إليه أن في القرآن منه زهاء ألف موضع وأن الشيخ عز الدين قد سردها في كتابه "المجاز" على ترتيب السور والآيات (٣٧)، كما أورد صاحب إعراب القرآن كثيراً من الأمثلة قدر فيها حذف المضاف (٣٨)، أما الشعر وسائر اللغة ففيها منه ما لا يحصى(٣٩) .

ويتوسع ابن جنى في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويضع له قاعدة مهمة وهي وضوح الدليل على المحذوف، فيجوز عنده أن تقول: ضربت زيداً، وأنت تقصد : ضربت غلامه، أو ولده، أو أخاه، بشرط أن يفهم السامع ذلك، فإن فهم ذلك جاز، وإن لم يفهم لم يجز، كما أنك إن فهم عنك بقولك أكلت الطعام، أنك أكلت بعضه لم تحتج إلى البدل، أي إلى قولك: بعضه، أما إذا لم يفهم فلابد من البيان، ولهذا السبب حذف الشاعر في قوله :

صبحن في كاظمة الخص الخرب

يحملن عباس بن عبد المطلب

فالشاعر يقصد : عبد الله بن عباس، فحذف اعتماداً على الثقة بفهم السامعين [٤٠]

وقد خالف بعض النحاة ابن جنى في توسعه في هذا الباب، وأنكروا أن يكون جواز الحذف قياساً مطلقاً، وإنما يقاس إذا لم يستند الثاني بحكم الأول نحو "واسأل القرية" [٤١] أي : أهلها، فإن جاز استبدالله اقتصر فيه على السماع ولم يقس [٤٢] •

بيد أننا نلاحظ أن كثيراً مما يقدر فيه مضاف محذوف من قبل النحاة لا يوجد فيه مبرر قوى يدعو إلى هذا التقدير، فضلاً عن أن التقدير يمكن أن يحدد من المعنى الذي يراد به أن يكون أكثر عموماً أو اتساعاً، ومن الأمثلة التي لا نرى مقتضى فيها لتقدير مضاف قوله تعالى : " مالك يوم الدين" [٤٣] إذ قدروا فيه مضافاً محذوفاً فالأصل عندهم : "مالك أحكام يوم الدين" [٤٤]، ولا ضرورة تدعو إلى هذا التقدير، فضلاً عن تقييده للملكية المنسوبة لله عز وجل والمراد إطلاقها .

ومما تكلف فيه التقدير أيضاً قوله تعالى : "**جنات تجري من تحتها الأنهار**" [٤٥] حيث قدر بعضهم فيه مضافاً محذوفاً هو : تحت أشجارها، أو من تحت مجالسها، ولا نرى حاجة تدعو إلى هذا التقدير.

وأظهر منه في التكلف تقديرهم محذوفاً في قوله تعالى :" كانت لهم جنات الفردوس نزلاً " [٤٦] فالتقدير عندهم : دخول جنات الفردوس [٤٧]، أي مقتضى يقتضى هذا التقدير؟ والمعنى مفهوم وسائغ بدونه إذ المقصود الإخبار عن الجنات بأنها نزل للذين آمنوا وعملوا الصالحات.

والواقع أن كثيراً مما مثلوا به لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يمكِن رده حيث لا مقتضى له ولا حاجة تدعو إليه، أو لأن التقدير قد يخل بالمعنى، ولهذا السبب أنكر ابن القيم توجيه قوله تعالى: " إن رحمة الله قريب من المحسنين " [٤٨] على أنه من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فيكون التقدير : إن مكان رحمة الله، وذلك حتى يتجه الإخبار بلفظ "قريب" المذكر عن الرحمة " المؤنث، ووصف هذا التوجيه بأنه ضعيف جداً، ثم بين أن "حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقاً، وإلا لا لتبس الخطاب، وفسد التفاهم، وتعطلت الأدلة، إذ ما من لفظ أمر أو نهى أو خبر متضمن مأموراً به ومنهياً عنه ومخبراً إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرجه عن تعلق الأمر والنهي والخبرية، فيقول الملحد في قوله : "ولله على الناس حج البيت" [٤٩] أي : معرفة حج البيت، و" كتب عليكم الصيام " [٥٠] أي : معرفة الصيام، وإذا فتح هذا الباب فسد التخاطب وتعطلت الأدلة " [٥١] .

وتؤثر المذاهب العقدية في هذا النوع من التقدير، فالذين ينفون رؤية الله عز وجل في الآخرة وهم المعتزلة ومن تبعهم يرون ضرورة تقدير محذوف في نحو : " قال الذين يظنون أنهم ملاقو الله " [٥٢] و" ملاقو ربهم"[٥٣] و" واعلموا أنكم ملاقوه " [٥٤]، ويقدر المحذوف بثواب الله أو نحوه، أما من يثبتون الرؤية فلا حذف في الآيات عندهم " [٥٥]

وقد يقدر المحذوف في بعض المواضع بأكثر من مضاف واحد، فمما يقدر فيه مضافان محذوفان قوله تعالى : "فإنها من تقوي القلوب" [٥٦] التقدير: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، وقوله تعالى : " فقبضت قبضة من أثر الرسول" [٥٧] تقديره : من أثر حافر فرس الرسول، وفي قوله تعالى : " تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت " [٥٨]، لتقدير : كدوران عين الذي[٥٩] أما النوع الثاني من المحذوف فيبقى فيه المضاف إليه مجروراً، ولا

يقام مقام المضاف، ورغم وروده في اللغة قليلا فإنه يجوز قياساً في حالة العطف على مماثل للمحذوف أو مقابل له [٦٠] فالعطف على المماثل كقول الشاعر :

أكل امرئ تحسبين أمرأ ونار توقد بالليل نارا

التقدير : وكل نار، فحذف المضاف وأبقى عمله والعطف على المقابل كقوله تعالى : " تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة " [٦١] في قراءة (الآخرةِ) بالجر، والتقدير : يريد باقي الآخرة، ولفظ (باق) المقدر يقابل لفظ (عرض) المذكور، وبعضهم يقدر : عرض الآخرة، والأول أولى لأن العرض زائل، ومتاع الآخرة باق والغالب أن يقدر المحذوف مماثلاً للمذكور كقول الآخر :

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

فالتقدير : ولا مثل الشر .

أما المضاف إليه فيرد حذفه بكثرة في اللغة في الأنواع والمواضع التالية :

١ ــ ياء المتكلم إذا أضيف إليها المنادي نحو " رب اغفر لي " [٦٢] وقوله تعالى : " يا عباد فاتقون " [٦٣] ، والحذف جائز في هذا الموضع بيد أن وروده في اللغة أكثر من الإثبات [٦٤]، ولنا أن نعد هذا الحذف نوعاً من تقصير الصائت الطويل في آخر الكلمة .

٢ ــ يجوز الحذف بعد ألفاظ الغايات مثل : قبل وبعد وأول وأسماء الجهات، وتبني الألفاظ المذكورة على الضم عند حذف المضاف إليه لفظاً ونيته معنى، وتنون إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، ومنه قوله تعالى : " لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ " [٦٥] ، أي من قبل الغلب ومن بعده، فحذف المضاف إليه لدلالة السياق عليه، وبني اللفظان على الضم لنية معنى المضاف إليه، وقد يحذف المضاف إليه مع بقاء لفظ المضاف على حاله من الإعراب بغير تنوين وذلك في حال نية لفظ المحذوف، ومنه قوله تعالى: " لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ" [٦٦]

بجر قبل وبعد بغير تنوين [٦٧]، وقول الشاعر :"ومن قبل نادى كـــل مولـــي قرابة "

بجر (قبلِ) بالكسرة بغير تنوين •

٣ ـ يجوز الحذف بعد ألفاظ: كل وبعض وأي، وبعد لفظ "غير" الواقع بعـــد "ليس"، ومنه قوله تعالى: "كل له قانتون [٦٨] أي : كل مـــن فـــي السـموات والأرض، وكذا: "وكلٌ أتوه داخرين" [٦٩] أي : وكلهم، وهو كثير في القـــرآن الكريم [٧٠]، وفي قوله تعالى: "بعضكم من بعض" [٧١]، وقوله : " فعرف بعضه وأعرض عن بعض " [٧٢] حيث ذكر المضاف إليه في "بعض" الأولى، وحذف من "بعض" الثانية اعتماداً على ذكره في الأولى .

أما "أي" فيجوز معها حذف المضاف إليه استفهامية كانت أو شـــرطية أو اسماً موصولاً وتقول : حضر زيد وعمر وليس غير، بحـــذف المضـــاف إليه، ويجوز أن تقول : ليس غيرهما .

٤ ـ يجوز الحذف إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحـــذوف من الاسم الأول كقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه " يد " وهو : من قالها ، لدلالة ما أضيف إليه "رجل" ، ومنه قول الشاعر :

" سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها "

التقدير : سهلها وحزنها ، والحذف من الأول قول المبرد ، ورأى ســيبويه أن الاسم الأول مضاف إلى المضاف إليه المذكور ، وأن الحذف مـــن الثـــانى ، ويرى الفراء أن نحو هذه العبارات لا حذف فيها ، وأن الاسمين مضافان إلى المضاف إليه المذكور ، ويخصه بكل لفظين يكثر اســـتعمالهما معـــاً كـــاليد والرجل والنصف والربع من قولهم : خذ نصف أو ربع هذا [٧٣].

ويقل حذف المضاف إليه عند عدم تحقيق الشرطين المذكوريـــن مـــن العطف والمماثلة ، كما فى قراءة من قرأ شذوذاً (فلا خوفُ عليهم) [٧٤] برفع

(خوف) من غير تنوين ، على نية لفظ المضاف إليه، والتقدير : فلا خوف شيءٍ .

التوسع في التذكير والتأنيث من خلال العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ، ويكتسب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه، وذلك إذا كان المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه أو أن يكون المضاف كله المضاف إليه أو بعضه أو كبعضه [٧٥] وذلك كقولهم "قُطعت بعض أصابعه" وكقول الشاعر :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت

أعاليها مر الرياح النواسم

والقياس (تسفّه) .

ومن ذلك قوله تعالى : "إن رحمت الله **قريب من المحسنين**" [٧٦] والقياس أن يقول (قريبة) ونحوه قوله تعالى : " فظلت أعناقهم لها خاضعين" [٧٧] والقياس أن يقول خاضعة، قال الشاعر :

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشّع

والقياس أن يقول "تواضع" غير أنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه . فإن لم يكن المضاف صالحاً للحذف ولا كلاً أو بعضاً من المضاف إليه أو كبعضه لم يجز ذلك فلا تقول : "قدمت غلام هند"

وهذا الاكتساب يؤدي معنى لا يؤديه الأصل " فمما يؤديه التوسع في المعنى . وذلك أنه أجرى إذا حكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث فإنه يريد بذلك أن ينتظمهما معاً في الحكم ولا يخص المضاف وحده به .

وإذا قلت (جاء غلام سعيد) كان المجيء للغلام وحده، ولكن إذا قلت (أفنتنا تتابع السنين) كان في تأنيث الفعل إشارة إلى أنك تريد السنين أيضاً فكأنك قلت (أفنتنا السنون وتتابعها) وهذا توسع في المعنى لأنه كسب معنيين في تعبير واحد. ومن ذلك قوله تعالى : " فظلت أعناقهم لها خاضعين " (٧٨) فإنه ذكّر ولم يقل خاضعة، وذلك لأنه لا يريد خضوع الأعناق فقط بل خضوع أصحابها أيضاً فقدم (الأعناق) للإسناد ولكنه أخبر عن المضاف إليه فجمع المعنيين بذلك. وكذلك قول الشاعر (تواضعت سور المدينة) فإنه لم يقل (تواضع سور المدنية) ولاشك أن الشاعر مضطر إلى ذلك لإقامة الوزن لكن فيه معنى حسناً مع ذلك، وذلك أنه أراد المدينة كلها تواضعت وليس السور وحده، فذكر السور لأنه حصن المدينة وحماها وأنثَ الفعل لإرادة المدينة أيضاً فجمع بين المعنيين ونحوه قوله تعالى : " إن رحمت الله قريب من المحسنين" (٧٩) ولم يقل (قريبة) وذلك لكسب معنيين وهما قرب رحمة الله وقربه هو أيضاً، وليست الرحمة وحدها قريبة وذلك كما قال الله تعالى : "وإذا سألك عبادي عنى فإني قريب" (٨٠) فجمع المعنيين معاً : قربه وقرب رحمته فقدم الرحمة وأخبر عن الله .

وهذا توسع في المعنى لا يؤديه الأصل فبدل أن يقول : إن رحمة الله قريبة والله قريب جمع ذلك من أخصر طريق وأوجزه فقال : "إن رحمت الله قريب من المحسنين" (٨١) قد يكون ذلك لإقامة وزن في شعر، وقد يرد من كلام العرب ما ليس على هذا القصد، ولكن البليغ لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا لقصد وغرض (٨٢) .

يوظف ابن جنى الإضافة لتضيف معنى الجنس أيضاً وذلك في توجيه قراءة زيد بن ثابت وابن مسعود والحسن بخلاف وعاصم الجحدري: "فأصلحوا بين أخويكم" (٨٣) هذه القراءة تدل على أن القراءة العامة التي هي بين أخويكم لفظها لفظ التثنية، ومعناها الجماعة، أي كل اثنين فصاعداً من

المسلمين اقتتلا فأصلحوا بينهما ألا ترى أن هذا حكم عام في الجماعة، وليس يختص به منهم اثنان مقصودان؟ ففيه إذاً شيئان : أحدهما لفظ التثنية يراد به الجماعة . والأخر لفظ الإضافة لمعنى الجنس، كقولهم منعت العراق قفيزها درهمها أي قفزانها ودراهمها، ومنعت مصر أرد بها أي أراد بها (٨٤) أي أن المضاف أفاد معنى الجنسية .

ومن إضافة الشيء إلى مرادفه للمبالغة نحو قوله تعالى : " وإنه لحق اليقين" (٨٥) و(علم اليقين) وعاش في رخاء الدعة ويعيش في وجل الخوف و(انج نجا الجلد) والنجا هو الجلد، والمعنى : اسلخ الجلد .

وأجاز بعض النحاة أن يضاف الشيء إلى نفسه بقصد التوطيد والمبالغة (٨٦) وعلى هذا يجوز أن يقال (وهو يعيش في ضنك الضنك) و(نكد النكد) و(هول الهول) .

ب ــ أصل الظاهرة بين المنهج التاريخي المقارن والاستعمال :

نريد بالمركب الاسمى الإضافي ما كان مركباً من اسمين أولهما نكرة وثانيهما معرفة أو نكرة، ويعد قيداً للاسم الأول، ويمكن أن يحل بينهما حرف جر من الحروف الثلاثة "من" و"اللام: و"في" مثل خاتم ذهب، باب حجرة، مكر الليل، ويسمى الأول مضافاً ويأخذ العلامة الإعرابية التي يقتفيها في الجملة، والثاني مضافاً إليه ويكون مجروراً (٨٧)

رصد الدرس النحوي في الاستعمال العربي عناصر الحذف في المركب الإضافي، حيث رصد مواضع حذف المضاف ومواضع حذف المضاف إليه ، لكنه فرق بين هذه الألوان من الحذف وبين حذف حرف الجر المقدر والذي تحوّل به مركب الجر إلى المركب الإضافي وأعطى له مصطلح الإضافة المعنوية أو المحضة ، وقد وجدت هذه الفكرة ورصد مواضعها في

الاستعمال العربي ميداناً للاستثمار في الدرس الحديث مما جعلها مجالاً لتصنيفات علم اللغة التاريخي والمقارن .

وفي باب (حذف الاسم على أضرب) يورد ابن جنى بعض الشواهد على حذف المضاف كقوله سبحانه وتعالى"ولكن البر من اتقى" (٨٨) أي بر من اتقى، وقوله سبحانه وتعالى: "واسأل القرية " (٨٩) أي أهلها (٩٠) .

"وقد حذف المضاف مكرراً نحو قوله تعالى : "فقبضت قبضة من أثر الرسول " (٩١) أي من تراب أثر حافر فرس الرسول، وكذلك قوله ـ جل اسمه ـ "ينظرون إليك تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت" (٩٢) أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت (٩٣) ويتحدث ابن جنى أيضاً عن حذف المضاف إليه عندما يكون المضاف ظرفاً مبنياً على الضم لا نقطاعه عن الإضافة لفظاً لا معنى كما في قوله تعالى : " لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ(٩٤) وقد ينوب التنوين عن المضاف إليه الجملة وذلك في "يومئذٍ وحينئذٍ ونحو ذلك، أي إذ ذاك كذلك، فحذفت الجملة المضاف إليها (٩٥) .

وفي إطار بعض المفردات على هيئة المركبات الإضافية أي كأنها مسكوكة مثل "لبيك" وهذا يدعو إلى النظر في أصل المركب الإضافي هل هو متطور عن مركب الجر أم لا ، أشار سيبويه إلى أن الاسم المرخم لا يحكي " ولا يضاف بالياء؛ وذلك :

لأنك لا تقول : * هذا زيد أخوكى .

ولا : * برق نحرهى

وهو يضيف إلى نفسه، ولكنه يجوز أن يحذف فيقول : تأبطي وبرقى؛ فتحدث وتعمل به عملك بالمضاف؛ حتى تصير الإضافة على شيء واحد، لا يكون حكاية لو كان اسماً . فمن لم يقل ذا فطول له الحديث، فإنه يقبح (٩٦)

وأشار كذلك إلى أن "ما كان غاية نحو (قبل وبعد وحيث) فإنهم يحركونه بالضمة، وقد قال بعضهم (حيث شبهوه بأين، ويدلك على أن (قبل وبعد) غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردين ، ما يكون فيهما لا تقول :

• قبل

وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً ولا تقول :

* هذا قبل .

كما تقول :   هذا قبل العتمة .

فلما كانت لا تمكن، وكانت تقع على كل حين، شبهت بالأصوات وهل وبل، لأنها ليست متمكنة [٩٧] وهناك تراكيب لا تفارقها الإضافة، ومن ذلك: أجدك لا تفعل كذا وكذا .

وأصلها من الجد، كأنه قال : أجداً ولكنه لا يتصرف، ولا يفارق الإضافة ؛ كما كان ذلك في (لبيك) و (معاذ الله) [٩٨] .

ومما يتصل بذلك قوله : " وزعم يونس أن (لبيك) اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك : عليك.

وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة (حواليك) ؛ لأنا سمعناهم يقولون (حنان)، وبعض العرب يقول : لبٌ، فيجريه مجرى (أمس) و(غاق)، ولكن موضعه نصب و(حواليك) بمنزلة (حنانيك) ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة (عليك) و(إليك)؛ لأنك لا تقول :

* لبي زيد [٩٩]

* وسعد زيد [١٠٠]

وذهب جمهور النحاة إلى أن أصل المركب الإضافي توسط حرف جربين الاسمين، ثم حذف حرف الجر وقدر وجوده في رأي بعضهم وبقى معناه، أو ناب عنه المضاف فعمل عمله. إذا قامت بين اسمين علاقة ملكية، بمعنى أن يكون أحدهما مالكاً للآخر، جاز عقد إضافة بينهما، فنجعل المملوك مضافاً إلى المالك، نحو : "هذا كتاب التلميذ"، حيث "الكتاب" مملوك، و"التلميذ" مالك . وكذا إذا قامت بين الاسمين علاقة اختصاص، لا علاقة ملكية، نحو : "هذا حصير المسجد " ، حيث الحصير مختص به، والمسجد مختص .

وتسمى هذه الإضافة القائمة على هذا النوع من العلاقة بالإضافة اللامية، لأنها الإضافة التي يمكن دائماً تقدير اللام فيها بين المتضايفين، فتقدير المثال الأول: هذا كتاب التلميذ، وتقدير المثال الثاني : هذا حصير المسجد .

ومن هذا النوع إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله، نحو: "قراءتك جيدة"، إذ التقدير : القراءة التي لك جيدة، ونحو : "قراءة الدرس مفيدة"، إذ التقدير : القراءة التي للدرس مفيدة.

ومنه أيضا إضافة الظروف كلها، نحو : " سافرت زمن الحصاد " إذ التقدير : زمناً للحصاد. على أنه ليس من الضروري أن تكون علاقة الملكية، أو علاقة الاختصاص، شيئا حقيقياً معترفاً به، بل يكفي أن تكون هذه العلاقة اعتبارية لدى المتكلم، نحو قولك: "قف مكان زيد" فزيد ليس مالكاً حقيقياً للمكان الذي يقف فيه، ولا هو مختص به في عرف الناس، ولكن المتكلم عد المكان لزيد، لمجرد وجود زيد فيه، فأقام بينه وبين المكان علاقة ملكية اعتبارية، ثم أضافه إليه. ويسمى هذا النوع من الإضافة بالإضافة لأدنى ملابسة .

٢ ــ إذا قامت بين الاسمين علاقة بيانية، بمعنى أن يكون أحدهما مبيناً لجنس الآخر، جاز عقد إضافة بينهما، فنجعل المفسِّر مضافاً، والمفسَّر مضافاً إليــه، نحو : "هذا باب خشب، وهذا خاتم فضة، وهذا لوح زجاج ... وهكذا "

وتسمى هذه الإضافة بالإضافة البيانية، لأن المضاف إليه يقــوم فيــها بمهمة البيان والتفسير والتمييز للمضاف. وضبطها دائما أن يصح فيها تقديــر "من" بين المتضايفين . فتقدير الأمثلة السابقة : باب من خشب ــ خــاتم مــن فضة ــ لوح من زجاج .

ويدخل في هذا النوع كل إضافة يكون فيها المضــــاف إليــه تميــيزاً للمضاف .

٣ ــ إذا قامت بين اسمين علاقة ظرفية، بمعنى أن يكون أحدهما ظرفاً مكانياً أو زمانياً للآخر، جاز عقد إضافة بينهما، فنجعل الظرف مضافاً، والمظروف مضافاً إليه، نحو: سهر الليل مضن ــ وزميل العمل مقبل ــ وقعــود الــدار محمل ــ ويا صاحبيِ السجن ... الخ "

وضابط هذا النوع من الإضافة أن يصحّ تقدير " في" بين المتضايفين، فالتقدير في الأمثلة السابقة : سهر في الليل ــ زميل في العمل ــ قعود فــي الدار ــ صاحبان في السجن .

٤ ــ إذا قامت بين الاسمين علاقة تشبيهية ، بمعنى أن يكون أحدهما مشــبهاً بالثاني، جاز إقامة إضافة بينهما، فنجعل المشبه به مضافاً، والمشبه مضافــاً إليه، نحو :" لجين الماء ــ ولؤلؤ الدمع ــ وورد الخدود ــ وذهب الأصيل"٠

وضابط هذا النوع من الإضافة صحة تقدير الكاف بين المتضايفين . فــالتقدير في الأمثلة السابقة : ماء كاللجين ــ دمع كاللؤلؤ ــ خدود كالورد ــ أصيــل كالذهب .

٥ ـــ إذا كان بين الاسمين علاقة وصفية، بمعنى أن أحدهما صفة للثاني، جازت إضافة الصفة إلى الموصوف بشرط أن يصح تقدير "من" بينهما، نحو "كرام الناس" والتقدير : كرام من الناس ، أما إذا لم يصح تقدير "من" فالإضافة ممتنعة، فلا يقال: " فاضل رجل، وعظيم أمير " وكذا لا يصح إضافة الموصوف إلى صفته، فلا يقال : "رجل فأصل". وأما قولهم : " صلاة الأولى، ومسجد الجامع، ودار الآخرة ، وجانب الغربي"، فهو على تقدير حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه . والتقدير : صلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع، ودار الحياة الآخرة ، وجانب المكان الغربي .

وعلاقة الارتباط بين المضاف والمضاف إليه تنشأ بلا واسطة. وهي علاقة وثيقة؛ ولذلك يقبح الفصل بينهما إذ كلما زاد الجزءان اتصالاً قبح الفصل بينهما [101] الإضافة سامية الأصل، وأن المضاف لم يكن معرباً في الزمان القديم، وأن عدم إدخال أداة التعريف عليه هو مما تشترك فيه العربية والآرامية يقول ابن جنى : " لو ذهب، واعتقد معتقد أن الإضافة كان يجب أن تكون داعية إلى البناء ، من حيث كان المضاف من المضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، وبعض الكلمة صوت، والأصوات إلى الضعف والبناء [102] ، ويقول بروكلمان : " المضاف والمضاف إليه في اللغات السامية يرتبطان بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً، ويكاد يحيلهما في بعض الأحيان كلمة واحدة [103]

ويذكر النحاة أن الإضافة تصح بأدنى ملابسة، نحو قولك : لقيته في طريقي، أضفت الطريق إليك بمجرد مرورك فيه [104] ونحو قوله تعالى : "عشية أوضحاها" [105]، لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صح إضافة أحدهما إلى الآخر [106] ويبدو أن هذا هو السبب في أن علاقة الإضافة تعبر عن علاقتي الإسناد والتعدية، وذلك فيما يسمية النحاة " الإضافة اللفظية"؛ حيث يكون المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، نحو قوله

صلى الله عليه وسلم : " أنا وكافل اليتيم ..." [١٠٧]، وقولنا : هذا رجل مجهول الجنسية، وهذه عين غزيرة الماء.

ويصف النحاة الإضافة اللفظية بأنها في تقدير الانفصال أما الإضافة المحضة أو المعنوية فهي خالصة من تقدير الانفصال، وفائدتها راجعة إلى المعنى، وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة[١٠٨] •

التركيب الإضافي في اللغة العربية له طبيعة خاصة تختلف عن التركيب نفسه في اللغات الأخرى، ففي العربية يتم هذا التركيب بوضع المضاف يتبعه المضاف إليه، مثل قول الحق، صادق الوعد أما في اللغات الأجنبية فالأمر يختلف عن ذلك تماماً في كثير منها، ولنأخذ مثلا من اللغة الإنجليزية، وفيها يأتي التركيب الإضافي بطريقتين ليس منهما طريقة اللغة العربية :

الطريقة الأولى : استعمال حرف (of) مثل The School of sister ولو ترجمت هذه العبارة حرفياً إلى اللغة العربية لقيل " المدرسة لأختي" .

الطريقة الثانية : إضافة حرف (S) بعد المضاف إليه الذي يذكر أولاً ويليه المضاف مثل : sister's school .

ومن هنا نرى أن الإنجليزية تستعمل (of) أو (s) دلالة على التركيب الإضافي ، أما العربية فلا تستعمل شيئاً من هذا، بل إن الدلالة على التركيب الإضافي فيها هو حذف التنوين من المضاف، أو الاستغناء عن حرف جر يظن أنه كان مستعملاً في عهود قديمة وذلك يتضح من مقارنة المركبات الإضافية في بعض السياقات والمعنى المستفاد في حالة وجود حرف الجر وحالة التخلص منه .

عد النحويون كم الاستفهامية وتمييزها بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون، شبيه بعشرين في أن ما بعده ليس من صفته ولا محمولاً على ما حمل

عليه [١٠٩]، فكما منعت عشرين من الإضافة إلى ما بعدها، منعت "كم" كذلك فنصب تمييزها كما ينصب تمييز "عشرون" .

وقد يجر تمييز "كم" إن سبقت بحرف جر؛ فالقياس في :

على كم جذع بيتك مبني ؟

النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى "من" ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان، وصارت "على" عوضاً عنها [١١٠]

أما "كم" في الخبر فبمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أُسقط التنوين، وذاك الاسم نحو :

مائتي درهم .

فانجر الدرهم؛ لأنّ التنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معنى "ربّ" نحو :

كم غلام لك قد ذهب .

فكم في المسألة، أو كم الاستفهامية، بمنزلة عشرين وما أشبهها، وجعلت في الخبر والدلالة على الكثرة بمنزلة ثلاثة وعشرة وما بينهما، والأولى ينصب ما بعدها، وأما الثانية فيجر ما بعدها. "وناس من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون، ومعناها منونة وغير منونة سواء [١١١] .

وإذا فصلت بين "كم" وبين الاسم بشيء ، استغنى عنه السكوت أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصّل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول:

هذا ضاربٌ بك زيدا .

ولا تقول :

هذا ضاربٌ بك زيدٌ[١١٢]

ويجري مجرى "كم" في الاستفهام: "كذا وكذا" في نحو :

له كذا وكذا درهما.

فكذا وكذا مبهم، وهو كناية للعدد، وكذلك "كأين" في نحو : كأين رجلا قد رأيت .

كأين قد أتاني رجلا

إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع "مِنْ" قال عز وجل : "وكأين من قرية " [١١٣]

كذا من التمييز الذي ينصب بإضمار "من: قولك : ويحه رجلاً، لله دره من رجل [١١٤]

لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه. قال سيبويه: " ولا تقول : هذا ضارب بك زيد" [١١٥]

ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه * لا مثل بها زيد والصحيح نحوياً أن يقال : لا مثل زيد بها [١١٦]

وأشار إلى هذا سيبويه حين حمل تركيباً نحوياً على آخر؛ فهو أنك "إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء استغنى عنه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة"

ولقد ورد في الشعر الفصل بين (كم) وتمييزها، ولذلك تم نصبه . قال زهير :

تؤم سنانا وكم دونه   من الأرض محد ودبا غارها

وقال القطامي :

كم نالني منهم فضلا على عدم   إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل [١١٧]

ولقد توقف سيبويه أمام (كم) واستعمالها؛ فوجد أن لها موضعين : "فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة (كيف) و(أين) والموضع الآخر : الخبر، ومعناها معنى (رب)" ثم بين أن (كم) "لها مواضع تلزمها في الكلام " [١١٨] ويرى سيبويه أنها تعمل في كل شيء حسن للعشرين وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين أن تعمل فيه ؛ فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في (كم) ثم توقف في نص من نصوصه أمام بعض التراكيب ، وأصدر عليها أحكاماً مختلفة تبين أنها غير صحيحة نحوياً . قال : " وزعم (الخليل) أن كم درهما لك أقوى من :

كم لك درهماً .

وإن كانت عربية جيدة وذلك أن قولك : * العشرون درهما .

فيها قبح، ولكنها جازت في (كم) جوازاً حسناً؛ لأنه كأنه صار عوضاً من التمكن في الكلام؛ لأنها لا تكون إلا مبتدأ، ولا تؤخر فاعله ولا مفعوله ولا تقول : رأيت كم رجلاً .

و إنما تقول : كم رأيت رجلاً .

وتقول : كم رجل أتاني ،

ولا تقول : أتاني كم رجل .

ولو قال : أتاك ثلاثون اليوم درهماً .

كان قبيحاً في الكلام؛ لأنه لا يقوي قوة الفاعل، وليس مثل (كم) لما ذكرت لك ... ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله : * كم غلماناً لك .

لأنك لا تقول : عشرون ثياباً لك ،

إلا على وجه : لك مائة بيضاً .

وعليك راقودٌ خلاً .

فإن أردت هذا المعنى قلت كم لك غلماناً ، ويقبح أن تقول : كم غلماناً لك لأنه قبيح أن تقول : عبد الله قائماً فيها،كما قبح أن تقول : قائماً فيـــها زيـــد (١١٩)

ومما تجدر ملاحظته أن الخبر بعد "ليس وما ولا" يقترن بالباء كثيراً؛ بل إنـــه يطرد اقترانه بالباء إن كان اسماً مشتقاً،كالذي استقصي في آي الكتاب العزيز.

ذلك أنه لم يوجد في المواضع التي ورد فيها "ما ولا" خبر منصـــوب الاسم الجامد في قوله تعالى " قلن حاشى لله ما هذا بشرا"(١٢٠) وقوله تعـــالى: "الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم" (١٢١) والنحاة يعـــدون هـــذه الباء زائدة، مع اعترافهم بأنها إنما جئ بها لتوكيد النفي .

على أن اطراد ورودها في خبر "ما" و "لا" في آي الكتاب الحكيم يـدل دلالة قاطعة على أنها في موضعها وفي معناها حرف جر (خفض) يراد بـــه توكيد النفي وتقويته، وهو معنى ينبغي أن يضاف إلى معاني الباء كالإلصـــاق والسببية والمصاحبة وغير ذلك ، ومن أمارات الانقياد المطلق للإعـــراب أن النحاة يجعلون "لا" في موضع آخر عاملة عمل "إن" لأن الاسم الـــذي يليـــها والذي كان قبل دخولها على الجملة مبتدأ يكون منصوباً .

وأين هي من "إن"؟ فهذه للتوكيد وتلك للنفي، ولكنه نفـــي ذو طبيعـــة خاصة. إنه نفي الجنس على سبيل الاستغراق، استغراق الأفراد .

ولذلك يسميها علماء العربية أحيانا "لا" التبرئة (١٢٢) .

وتسمى "لا" النافية للجنس، والاسم النكرة المنفي بها الدال على معنـــى العموم يبني على الفتح إن لم يجذبه إلى الإعراب إضافـــة أو شـــبه إضافـــة فينصب يقال : "لا رجل في الدار" فاسم "لا" هنا مبني على الفتح ويقـــال : "لا فاعل خير بين القوم" فهو هنا معرب منصوب . ويقال أيضا "لافاعلاً خـــيراً بين القوم " وهذا يقال له الشبيه بالمضاف .

ومن شواهد البناء فيها وهي كثيرة قوله تعالى : "ذلك الكتاب لا ريب فيه " (١٢٣) .

ويبدو أن العربية في مراحلها النهائية التي وصلت إلينا، كانت قد اتجهت إلى نصب كثير من المجرورات، حتى إن النحويين ظنوا أن حالة النصب كانت هي المرادة منذ أول الأمر، وأن حالة الجر ما كانت إلا غطاء لها وتعبيراً مرحلياً ارتبط بظاهرة الإضافة ، كما يبدو أن العربية اعتمدت على وسائل تطريزية أخرى كثيرة منها وجود حروف المعاني التي ترتبط بالحالات الإعرابية المعينة والمواقع النحوية المرتبطة أيضاً بالحالات، وقرائن أخرى كثيرة مقالية أو حالية ـ كانت تتجه إلى التخفف من الإعراب، لكن "سيبويه" مال إلى اعتبار علامة النصب تابعة لعلامة الجر؛ لأن الجر للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوي . ويشبه هذا ما عليه علامات الإعراب في الأفعال؛ إذ قد وافق النصب الجزم في الحذف ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء (١٢٤)

"وأياً ما كان سير خط العلاقة بين النصب والجر، فإن الثابت الآن أن تراكيب اللغة العربية تبدي تشابهاً كبيراً، وقرابةً حميمة بين الحالتين الإعرابيتين ولا تقف هذه القرابة عند تعاورهما بعض الأمثلة الفردية المتناثرة، بل تتجاوز ذلك إلى أبواب نحوية مقننة. وإذا كان الأصل في بدل البعض من حيث المعنى هو التركيب الإضافي فإن بدل الاشتمال كذلك، يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أنك إذا قلت : "سلب زيد ثوبه" كان الثوب بدلاً من زيد من حيث إن الثوب لما اتصل به، واشتمل عليه، صار بمنزلة ما هو جزء منه كقولك : ضرب زيد رأسه " (١٢٥) وقد فسر السهيلي ذلك قائلاً : لأن العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف، وتنويه فقولك : أكلت الرغيف ثلثه، إنما تريد : أكلت بعض الرغيف، ثم بينت ذلك البعض، وأعجبتني الجارية حسنها، إنما تريد : أعجبني وصفها، فحذفته، ثم بينته

١ ـ أ ـ الموضوع :

تبنت بعض الدراسات اللغوية العربية مناهج الدرس اللغوي الحديث كما تعرضت لبعض مدارسه فقابلت بين ظواهر الدرس النحوي وتلك المناهج والمدارس ، وكانت ظاهرة الإضافة هي الجامع لمنهج الدرس اللغوي التاريخي المقارن من ناحية، وتطبيقات النظرية التحويلية من ناحية أخرى، أما الدرس النحوي العربي فقد عرض للظاهرة مستعملاً ملاحظة على سلوك التراكيب ومصطلحاته على الظواهر العامة إذ درس الظاهرة في إطار العمل النحوي من ناحية والعلامات الإعرابية من ناحية أخري ودور حروف المعاني من ناحية ثالثة والعلاقة بين تنوع التراكيب وتغير العلامات بين نصب وجر من ناحية رابعة ، وفي هذا الإطار توصلوا إلى تقسيم الإضافة إلى نوعين واستعملوا لها المصطلحات :معنوية ولفظية، ومحضة وغير محضة •

يقرر كثير من النحويين أن الإضافة المعنوية، وهي التي تفيد التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، على ثلاثة أنواع :

[أ] أن تكون على معنى (في) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو " مكرُ الليل " أي في الليل . فالتقدير : مكرٌ في الليل، فحذفت "في" لفظاً، وحذف التنوين من "مكرٌ" وصار التركيب " مكر الليل "

مكرٌ في الليلِ   مكرُ (نْ) الليلِ   مكرُ الليلِ .

[ب] أن تكون على معنى " مِنْ " وذلك إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه، مع صحة إطلاق اسمه عليه مثل : ثوبُ خزٍ، وخاتمُ فضةٍ " ألا ترى أن الثوب بعض الخز، والخاتم بعض الفضة، وأنه يقال : هذا الثوب خز، وهذا الخاتم فضة " [1] فالتقدير إذن هو ثوبٌ من خزٍ، فحذفت من، وحذف التنوين فصار التركيب : ثوب خز .

ثوبٌ من خزٍ   ثوبُ (ن) خزٍ   ثوبُ خزٍ

[ج] أن تكون على معنى اللام مثل غلام زيدٍ، والأصل : غلامٌ لزيدٍ، حذفت اللام، وحذف التنوين فصار التركيب : غلام زيد .

غلامٌ لزيدٍ   غلامُ (ن) زيدٍ   غلام زيد

فتصنيف هذا النوع من الإضافة قام على اعتبار معنى الحرف المقدر، "وكل مقدر مراد معنى إذ لا معنى له إلا هذا " [٢] كما يقول الرضي، وإذن تم التحويل بواسطة حذف الجر، وحذف التنوين من المضاف، سواء أكان حرف الجر هو (من) أم (في)أم (اللام) ويصبح تحديد الحرف المحذوف (المقدر) منوطاً بمعاني المفردات في المركب الإضافي والعلاقة بينها، فلأن الليل لا يمكر لا يقال إن الإضافة فيه على معنى اللام، بل إن المكر يقع فيه، ولذلك قيل إن الإضافة على معنى (في) وهكذا .

ومثل هذا كلامهم على نصب الظرف .

فهم يعرفون الظرف بأنه : "زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطراد"، يريدون بذلك أنه يجوز حذف هذا الحرف من حروف الخفض قياساً مطرداً لا سماعاً، بخلاف باقي الحروف التي لا تحذف إلا سماعاً .

ذلك أن أسماء الزمان والمكان لا تقع بالنسبة للأفعال إلا في معنى الظرفية، والحرف الذي وضع لمعنى الظرفية هو (في)، فهو جائز الحذف لأنه معروف مفهوم، ولا ينصرف الذهن إلى غيره، ولا يقع بسبب حذفه التباس أو إبهام .

وقد يكون هذا بعض ما يريدون حين يقولون بجواز حذف حرف الخفض إذا تعين الحرف ومكان الحذف. فالاسم الواقع بعد حرف الخفض ليس في الحقيقة إلا مفعولاً، إما لفعل مذكور أو لما يشتق من الفعل ويقوم مقامه في الكلام، كاسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك، وأنه إنما يسفل إلى

بقولك حسنها " (١٢٦) فكلام السهيلي شرح لا خفاء فيه للتحويل الذي أدى بالعبارة المنطوقة أن تكون مشتملة على البدل، فالمثال الأول :

ـ أكلت الرغيف ثلثه •

محول من :

أكلت الرغيف ـ أكلت ثلث الرغيف

وجري فيه التحويل على النحو الآتي :

أكلت الرغيف ـ أكلت ثلث الرغيف ـ أكلت الرغيف ثلث الرغيف ـ أكلت الرغيف ثلثه •

فقد طبقت أولاً قاعدة حذف المكرر، فحذفت (أكلت) الثانية ثم طبقت قاعدة إحلال الضمير محل الظاهر المذكور قبله، فوضع ضمير الرغيف محل كلمة الرغيف الثانية، وبذلك صارت الجملة هي "أكلت الرغيف ثلثه" •

والمثال الثاني " أعجبتني الجارية حسنها " وهو من بدل الاشتمال، محول من :

أعجبتني الجارية ـ أعجبني حسن الجارية وجري التحويل فيه على النحو الأتي، حيث طبقت أولاً قاعدة حذف المكرر:

أعجبتني الجارية أعجبني حسن الجارية أعجبتني الجارية، حسن الجارية.

ثم طبقت قاعدة إحلال الضمير محل الظاهر المذكور قبل فصارت :

أعجبتني الجارية حسن الجارية أعجبتني الجارية حسنها .

وهكذا يتحول تركيب بدل البعض من الكل عن مركب إضافي من حيث تقديرات النحاة التي تعد في المنظور الحديث قواعد تحويل لأنها تنتج عن إعمال النحاة فكرهم في التركيب الأصلي ومحاولة رده إلى تراكيب

أخرى تشترك معه في الدلالة وتختلف عنه في الأداء وهيئة التركيب وعناصره التي قد يكون بعضها محولاً عن بنية صرفية كالمصادر والأفعال والمشتقات وذلك وفقاً لوجهة نظر السهيلي . والفيصل في معرفة اكتساب التعريف وعدم اكتسابه هو الوظيفة النحوية التي يشغلها المركب الإضافي، فقد استدل النحويون على أن الاسم المشتق الدال على الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله لا يكتسب تعريفاً ولا تخصيصاً بوقوعه نعتاً للنكرة مع أنه مضاف إلى معرفة كما في قوله تعالى : "هذا عارض ممطرنا" (١٢٧)، وكما في قوله تعالى: "هديا بالغ الكعبة" (١٢٨)، وبوقوعه بعد(ربّ)ولا يقع بعدها إلا نكرة، ومن ذلك قول جرير (١٢٩) .

يارب غابطنا لو كان يطلبكم لاقي مباعدة منكم وحرمانا

وبوقوعه حالا نحو (ثاني عطفه) (١٣٠)، والحال لا تكون إلا نكرة .

والفيصل في معرفة اكتساب التخصيص هو الرجوع إلى أصل المركب الإضافي، وفي ذلك يقول الأشموني : " والدليل على أنها [أي الإضافة اللفظية] لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيداً فالاختصاص موجود قبل الإضافة (١٣١)

ويعد المركب الإضافي وحدة تركيبية واحدة بدليل أن إجراءات التحليل الصرفي التي تطرأ على الأسماء تجري على المضاف فحسب فكأنه أصل الوحدة كالتصغير والتأنيث .

وقد أشار كثير من النحاة في عرضه لهذا المركب إلى أنه في قوة الوحدة التركيبية المفردة، وهو ما يعبر عنه بكون طرفيه كالاسم الواحد، يقول بعضهم : "المضاف إليه أيضاً يتنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم، ولذلك لا يفصل بينهما، وإذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس إنما يصغر الاسم المضاف دون المضاف إليه كما تفعل في علم التأنيث طليحة

وحميداء يصغر الصدر ويبقى علم التأنيث بحاله ، فلما تنزل المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوض منه إذا حذف وأريد معناه"[١٣٢] .

لقد استدل النحاة على كون تركيب الإضافة يمثل وحدة تركيبية واحدة من خلال معيار الإدراج [١٣٣] ومعيار معالجة الوحدة صرفياً؛ [١٣٤] إذ تصغر كما تصغر الكلمات المفردة .

الركن الأسمى والمضاف :

يلاحظ سيبويه العلاقة الوثيقة القائمة بين الاسم المضاف والاسم المضاف إليه فيقول : "ومثل ذلك : هذه جارية أخوى ابنين لفلان كراماً لأن "أخوي ابنين" اسم واحد والمضاف إليه الآخر منتهاه " [١٣٥]

فالمضاف والمضاف إليه اسم واحد أو ركن إسمي . وفي موضع آخر من "الكتاب" يقول "سيبويه"

" لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول : هذا ضارب بك زيداً، ولا تقول : هذا ضارب بك زيد " [١٣٦] ويلاحظ "سيبويه" أن "ضارب زيد" أو الجار والمجرور قد صارا كأنهما كلمة واحدة ولا يجوز الفصل بينهما، ومتى فصل بينهما تغير حالهما، وذلك :

"لأنه لا يفصل بين الشيئين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد مضمراً أو مظهراً، لأنهما قد صارا اسماً واحداً بمنزلة زيد " [١٣٧] إذ لا يجوز الفصل بين عنصرين كلاميين هما بمنزلة اسم واحد . فهذان العنصران يتلاحمان ويتداخلان فيصبحان بمثابة عنصر واحد هو الركن الاسمى .

ويشير "سيبويه" إلى ذلك صراحة حين يقول في موضع آخر من "الكتاب" : "ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار، إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور " (١٣٨)

ويحترز ابن جنى عندما يورد المثال (مررت بزيد نفسه) فإضافة النفس هنا إلى زيد ليست من قبل إضافة الشيء إلى نفسه "وإنما النفس هنا بمعنى خالص الشيء وحقيقته " (١٣٩)

ويؤكد ابن جنى أن المضاف ليس هو المضاف إليه، بدليل أن الإضافة تكون بمعنى (اللام)، أي الملكية كغلام زيد، والمملوك غير المالك، أو تكون بمعنى (من)، أي البعضية نحو هذا ثوب خز، والثوب ليس بجميع الخز (١٤٠)

يمثل وجود حرف الجر في المركب الإضافي وحذفه وكذلك التنوين علاقة تاريخية تمثل تطور الجر عن الإضافة أو العكس .

ومن ذلك قول زهير :

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولا لا أبالك يسأم (١٤١)

فإن وجود الألف في "أبا" وهي من الأسماء الخمسة يعلم أنها مضافة الى ضمير المخاطب "الكاف" ومع ذلك بقيت لام الجر ومن ذلك أيضا قول العرب : لا أبالك ولا غلامي لك ولا مسلمي لك .

وقد جعل سيبويه اللام في قول سعد بن مالك:

يابؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا (١٤٢)

وكما في قول النابغة الذبياني :

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام (١٤٣)

مقحمة للضرورة (١٤٤) بين المتضايفين ونص المبرد على أن اللام دخلت هنا لتوكيد الإضافة (١٤٥) .

وإلى هذا ذهب ابن جنى بقوله : "أقحم لام الإضافة تمكيناً واحتياطاً لمعنى الإضافة " (١٤٦) . أما قول العرب لا أبالك، ولا غلامي لك ولا مسلمي لك ففيها الجمع بين مظهر الإضافة وهو حذف التنوين، وحذف النون وبين مظهر الانفصال وهو بقاء حرف الجر، وقد علل سيبويه ذلك بقوله : "وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول لا أباك في معنى لا أبالك فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوط في لو مثل زيد، فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجئ اللام إذ كان المعنى واحداً وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثنى به النداء ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجئ به" (١٤٧) ويرى ابن جنى أن هذه التراكيب جرت مجرى المثل فيقول : "فإن قلت فأنت إذا قلت في لا أبالك إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف، واللام تؤذن بالفصل والتنكير فقد جمعت على الشيء الواحد معنيين ضدين وهما التعريف والتنكير، وهذان كما ترى متدافعان . قيل : الفرق بين الموضعين واضح وذلك أن قولهم (لاأبالك) كلام جرى مجرى المثل وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة أباه وإنما تخرجه مخرج الدعاء"(١٤٨)

ويقول المبرد عن قولهم : لا أبالك : "وهذه الكلمة فيها جفاء، والعرب تستعملها عند الحث على أخذ الحق والإغراء، وربما استعملها الجفاة من الأعراب عند المسألة، والطلب فيقول القائل للأمير والخليفة انظر في أمر رعيتك لا أبالك " (١٤٩) .

فالمبرد يرى أن هذا التركيب يرد في مواقف معينة هي الحث، والإغراء، وعند المسألة والطلب على ألسنة جفاة الأعراب . وابن جنى يرى أنه مثل لا يغير يستعمل للمذكر والمؤنث على السواء.

أما ابن الحاجب فيقول : "مثل لا أباً له ولا غلامين له جائز تشبيهه بالمضاف لمشاركته له في أصل المعنى، يعني أن كل نكرة نسبت إلى منسوب إليه باللام يجوز على غير قياس وهو مع ذلك ليس بالكثير في الاستعمال

إجراؤها مجرى المضاف في الحكم لا في المعنى فتعطي أحكام المضاف من الإعراب بحرف أو حذف نون حتى كأنها مضافة فنقول في لا أب لك لا أبالك، وفي لا غلامين لك لا غلامي لك، وفي لا ناصرين لك لا ناصري لك تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته له في أصل معنى الإضافة من حيث كونه منسوباً إلى الثاني على أصل معنى تلك النسبة لا على الاختصاص التعريفي الذي جعلها لواحد معين، ومن ثم يعني ومن أجل أن هذا الحكم كان من أجل تشبيهه بأصل معنى الإضافة أنهم لم يفعلوه في لا أب فيها ولا رقيبى عليها، ولا مجيرى منها، لأن هذه النسبة ليست نسبة الإضافة؛ فلذلك لم يعط حكم الإضافة باعتباره بخلاف النسبة التي هي بمعنى اللام. وقد زعم سيبويه وأكثر النحويين أنها إنما أعطيت هذا الحكم لأنهم قصدوا الإضافة فجاءوا باللام للتوكيد لها في المعنى، وقال الزمخشري : وقضاء من حق المنفي في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال، وهو إيذان منهم بأن المعنى معنى الإضافة على التحقيق . (١٥٠)

فسيبويه يرى أنه مركب إضافي قصد لفظه ودلالته، ودخلت اللام لتأكيد المعنى لأن الإضافة على معنى اللام المفيدة للاختصاص، والزمخشري يرى أن المعنى معنى الإضافة على التحقيق، وإنما دخلت اللام ليأخذ اسم لا النافية للجنس حقه من التنكير، أما ابن الحاجب فيرى أن هذا المركب أجري مجرى المركب الإضافي في الحكم دون المعنى لمشاركة المركب الإضافي للمركب من اسمين بينهما لام الإضافة في المعنى وهو التخصيص، ودفع قول سيبويه والزمخشري بأمور يعنينا منها قوله : "ومنها : الاتفاق على أن (لا) هذه لا تدخل إلا على نكرة فلو جعل مضافاً على الحقيقة لكان معرفة فيبطل قولهم لا تدخل إلا على نكرة" (١٥١)

وهذه الآراء تشعر بأن هذا التركيب المزدوج السمات الجامع بين أصل المركب الإضافي وجود حرف الجر وبين ما تفرع عن هذا الأصل

الذي يقتضي حذف التنوين من الاسم الأول، وحذف نون المثنى وجمع المذكر السالم جعل النحويين في حيرة في تفسيره.

وهذه النماذج من الشعر والنثر تمثل بقايا مرحلة من مراحل تطور المركب الإضافي المنحدر من الاعتماد على توسط حرف للإضافة بين الاسمين فسقط فيها التنوين، وحذفت النون من الاسم الأول، وبقيت اللام التي هي وصلة لإضافة الأول إلى الثاني وهو منظور علم اللغة التاريخي والمقارن الذي استند في درس العربية إلى مجموعة من الشواهد تؤيدها مجموعة من الضوابط والقواعد (١٥٢)، واستندوا في ذلك إلى وجود عنصر إضافي في آرامية العهد القديم (١٥٣) مثل : bet ginzayya di malka (١٥٤) أي بيت الخزائن ذو الملك، وفي الحبشية: Hati atza - Hezb أي خطيئة القوم ويقول براجشتراسر : " وفي الحبشية علامتان للإضافة ومثلها كثير في اللغات السامية وفي اللهجات العربية الدارجة " (١٥٥)

وإذا كانت الآرامية العتيقة والحبشية قد ظهرت فيها "ذا" و"ذي" عند الإضافة فإن لهما نظيراً في العربية أيضا وهو ذي، وذا، وذات وما تصرف منها ومن ذلك قول الشماخ : (١٥٦)

أطار عقيقة عنه نسالا وأدمج دمج ذي شطن بديع

أي دمج شطن بديع، وقد حكم بعض النحويين بزيادة ذي في البيت وكذلك قول العرب ذا صباح، وذات يوم جعل بعض النحويين ومنهم الزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب ذا وذات في هذه التراكيب من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم على سبيل المبالغة في البيان؛ لأن الجمع بينهما آكد من إفراد أحدهما بالذكر. قال ابن يعيش في تمثيل الزمخشري بقولهم لقيته ذات مرة : المراد الزمن المسمى بهذا الاسم الذي هو مرة، ومثله ذات ليلة ومررت به ذات يوم، وداره ذات الشمال، وسرنا ذا صباح، وهذا معناه

وتقديره داره شمالا، وسرنا صباحا ... إلا أن في قولنا ذا صباح وذات مـــرة تفخيماً للأمر "[157]

ورأي بعض النحويين أن ذا وذات في هذه التراكيب تعـــرب صفـــة لمحذوف فإذا قلنا جئت ذا صباح كان التقدير جئت وقتاً ذا صبـــاح أي وقتـــاً صاحب هذا الاسم فجعلوها بمعنى صاحب وصاحبة . يقول الرضى: "وأما ذا وذات وما تصرف منهما إذا أضيفت إلى المقصود بالنسبة فتأويلهما قريب من التأويل المذكور، إذ معنى جئت ذا صباح أي وقتاً صاحب هذا الاسم فذا مـــن الأسماء الستة، وهو صفة موصوف محذوف، وكذا جئته ذات يـــوم أي مـــدة صاحبة هذا الاسم"[158]

وهكذا جعل الرضى الأصل: وقتاً ذا صباح، ومدة ذات يوم. فإذا قلنـــا إن ذا وذات كانتا من أدوات الإضافة قديماً وأسقطناهما قلنا وقت الصباح ومدة اليوم، ويبدو أن العربية احتفظت بهذه الأداة في هذه الـــتراكيب بعـــد حـــذف المضاف الأصلي وتنوسي تماماً بحلول الصفة محله فــــي نظـــر النحويـــن وظهرت في تراكيب أخرى صيرتهم مما جعلهم يلجأون إلى ما أطلقوا عليـــه إضافة المسمى إلى الاسم ومن ذلك قول الأعشى " [159] .

فكذبوها بما قالت فصحبهم   ذو آل حسان يزجي الموت والشرعا

قال ابن جنى : "فقوله ذو آل حسان معناه الجمع المسمى بهذا الاسم الذي هـــو آل حسان " [160] ومن ذلك قول الكميت :

إليكم ذوي آل النبي تطلعت   نوازع من قلب ظماء وألبب

قال ابن جني : أي إليكم يا آل أصحاب هذا الاسم الذي هو قولنا آل النبي[161] ومن ذلك قول عبد الله بن سبرة الحرشي :

وإن يبغ ذا ودي أخي مخلصاً   و يأبي فلا يعيا على حويلي

قال ابن جني : "إن يبغ ودي . وتلخيصه : إن يبغ أخي المعنى المسمى بــهذا الذي هو ودي [١٦٢]

وقد أحس ابن جنى بخفاء هذا الاستعمال من المركبات الإضافية فعلق على هذه الشواهد بقوله : "وقد دعا خفاء هذه المواضع أقواماً إلى أن ذهبــوا إلى زيادة ذي وذات في هذه المواضع أي وأدمج دمج شطن وإليكم آل النبــي، وصحبهم آل حسان، وإنما ذلك بعد عن إدراك هذا الموضع " [١٦٣]

ويبدو أن كلمة "ذو" وما تفرع منها تطورت في العربية فبعدما كــانت من أدوات الإضافة استعملت استعمالاً حراً بمعنى صاحب، وهي بذلك تحمــل معنى التخصيص أو الملك الذي تدل عليه اللام ومع ذلك يحرص النحويــون على تقدير اللام بينها وبين المضاف إليه، ولما لم يسغ النطق باللام بينها وبين المضاف إليه قالوا نأتي مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحــو صــاحب فتقدر "ذو مال" صاحب مال، وهنا يمكن أن تظهر اللام أي صاحب لذي مال قال صاحب التصريح : "كل إضافة امتنع فيها أن تكون بمعنى "مــن" فــهي بمعنى اللام تحقيقاً حيث يمكن النطق بها كغلام زيد أو تقديراً حيث لا يمكــن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد ومع عمرو، وامتحان هذا بأن تأتي مكــان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو صاحب، ومكان، ومصاحب [١٦٤] وقد شاع في العربية أن ترد "ذو" مضافة إلى اسم جنس ظاهر إلا مــا نــدر فجــاءت مضافة إلى الضمير كما في قول الأحوص :

ولكن رجونا منك مثل الذي به .. صرفنا قديماً من ذويك الأفاضل[١٦٥]

جـ ـ البنية النحوية للمركب والأثر الإعرابي :

ويورد ابن جنى شواهد عديدة لإضافة الاسم إلــى المســمى كقــول الأعشى .

فكذبوها بما قالت فصبحهم   ذو آل حسان يزجي الموت والشرعا

فقوله ذو آل حسان معناه الجمع المسمى بهذا الاسم، وقول كثير :

بثينة من آل النساء وإنما   يكن للأدنى لا وصال لغائب

أي بثينةٌ من هذا القبيل المسمى بالنساء هذا الاسم، وقول الكميت :

إليكم ذوي آل النبي تطلعت   نوازع من قلبي ظماء وألبب

أي إليكم أصحاب هذا الاسم الذي هو قولنا : آل النبي .

وينكر ابن جنى قول من قال بزيادة ذي وآل وذوي في هذه المواضع ويتهمه بعدم الإدراك (١٦٦) وينحو ابن جنى نحواً بلاغياً عندما ينكر زيادة (مثل) في قولهم " مثلي لا يرى القبيح" ففرق كبير بين هذا القول وبين "أنا لا أرى القبيح" لأن إضافة مثل إلى ياء المتكلم تعني أنني ليس وحدي الذي لا يرى القبيح بل إني " من جماعة هذه حالها، ليكون أثبت للأمر، إذ كان له فيه أشباه وأضراب ولو انفرد هو به لكان غير مأمون انتقاله منه وتراجعه عنه، فإذا كان له فيه نظراء كان حرياً أن يثبت عليه وترسو قدمه فيه " (١٦٧)

المضاف الذي يكتسب التعريف من المضاف إليه لا يخرج من مرحلة الإعراب إلى مرحلة البناء ، إذ هو باق على إعرابه لأن الإضافة تبطل البناء(١٦٨) إذ هي ترد الأشياء إلى أصولها، والأسماء هي التي تضاف، والأصل فيها الإعراب يقول السيوطي: الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها ولذلك أعربت أي مع وجود شبه الحرف فيها للزومها للإضافة، فردتها إلى الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء، وإذا أضيف مالا ينصرف رد إلى أصله من الجر (١٦٩)

ولهذا يبقى المضاف ــ مع وجود التعريف فيه على إعرابه مع منع تنوينه بسبب الإضافة، ومما يؤكد إعرابه ما ذهب إليه بعض النحاة من ضعف

التعريف فيه، وأنه أقل رتبة عما أضيف إليه، ولهذا نجد الأسماء المبنية بناء أصلياً لا تقع مضافة، ويظل التركيب الإضافي على إعرابه حتى لو تعرف بعامل أخر مثل التعرف بالنداء فنقول : يا صاحب الحق بالنصب لا بالبناء مع أن النكرة المقصودة حين تتعرف بالنداء تبني؛ لان الأصل في المضاف الإعراب .

قبل وبعد وأخواتهما :

قبل وبعد من الظروف التي تكلم النحويون كثيراً في بنائها وإعرابها، وحكموا عليها بأن لها أحوالاً متغايرة تبني في بعضها وتعرب في الأخرى، هذا الحكم ينطبق عليهما وعلى أخواتهما مثل أول ــ وأسماء الجهات : أمام ــ قدام ــ وراء ــ خلف ــ أسفل ــ يمين ــ شمال ــ فوق ــ تحت ــ وعلى ــ ودون وألحقت غير بهذه الظروف .

والمتأمل لحالة البناء فيها يجد أن علاقة كبيرة بين مدلولها المعرفي وبنائها من ناحية، وسلوكها سلوك المعرب من تنكير أو دخولها في تركيب معين من ناحية أخرى، ويظهر هذا الحكم جلياً من خلال عرض النحويين لحالات هذه الظروف التي قسموها إلي أربعة أقسام (١٧٠) .

الحالة الأولى :

تأتي هذه الظروف مضافة مع ذكر المضاف إليه مثل : جئت بعدك، حضرت قبل صلاة المغرب ــ كنت أول الذاهبين إلى المسجد ... إلخ، وحكم الظرف في هذه الحالة أنه معرب منصوب على الظرفية، كما أشار النحاة، ويجوز جره بمن خاصة .

وحالة الإضافة هذه حالة إعراب لابناء ، لأن الإضافة تبطل البناء، ودون النظر إلي دلالة الظرف هل هي محددة أم غير محددة ؟ فإنه يكون معرباً لأنه قد صرح بالمضاف إليه .

الحالة الثانية :

أن يقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى قصداً للتنكير، فهو كذلك معــــرب منصوب، وتنوينه للتمكين، يقول ابن يعيش : إذا حذف المضاف ولم ينو ثبوته ولا التعريف كان المضاف تاماً فيعرب كسائر النكرات نحو : فرس وغـــلام فتقول : جئت قبلاً وبعداً ومن قبل ومن بعد ، وقرئت الآية الكريمة لله الأمــر من قبل [١٧١] ومن بعد بالجر والتنوين على إرادة التنكير وقطع النظــر عــن المضاف إليه، وكذلك وردت شواهد شعرية على دلالة التنكير مع الإعــراب دون إضافة أو نية ثبوتها لفظاً ومعنى ومنها قول الشاعر :

فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات [١٧٢]

فقد جاء الظرف (قبلاً) منوناً منصوباً لقطعه عن الإضافة مع عدم نية وجود المضاف إليه لا لفظاً ولا معنى، فاستعمله استعمال النكـــرات للدلالـــة العامة الكامنة في الظرف، فجاء معرباً منوناً .ومثاله قول الشاعر:

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا [١٧٣]

فقد جاء الظرف (بعدا) منوناً منصوباً لاستعمال النكرات وعمو ميتـــه في الدلالة، فقد قطع عن الإضافة ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معنــــاه، واستمرار النحاة في سرد مثل هذه الشواهد وأمثالها يؤكد أن العلاقة قوية بين التنكير وإعراب الكلمة مع تنوينها فيقال ابدأ بـــه أولاً؛ أي متقدمـــاً بـــالتنكير والإعراب . .

الحالة الثالثة :

يأتي الظرف وقد حذف منه المضاف إليه ونوي ثبوت لفظـــه فـــهذا يعرب إلا أنه يمتنع تنوينه لأنك تنوي مضافاً إليه محذوفاً وتنتظره، وقد مثـــل النحاة لذلك بقول الشاعر :

ومن قبل نادى كل مولي قرابة   فما عطفت مولي عليه العواطف (١٧٤)

فقد قرئت (قبل) بالجر بدون تنوين لنية إثبات المضاف إليه لفظاً فكأنه موجود فجاء معرباً من غير تنوين للإضافة، وفي قوله تعالى : "لله الأمر من قبل ومن بعد" (١٧٥) قرأها الجحدري وعون العقيلي من قبلِ ومن بعدِ بالجر من غير تنوين، على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده (١٧٦) .

الحالة الرابعة :

إذا جاء الظرف مقطوعاً عن الإضافة ونوي معنى المضاف إليه دون لفظه، وحكم الظرف في هذه الحالة البناء على الضم، واستشهدوا لذلك بقوله تعالى : "لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ" على قراءة السبعة بالضم دون تنوين ومن ذلك قول الشاعر :

لعمرك ما أدري وإني لأ وجل   على أينا تعدو المنية أول (١٧٧)

فقد جاءت كلمة "أول" بالبناء على الضم حيث قطعت عن الإضافة ونوى المضاف إليه معنى دون اللفظ؛ والمعنى أول الزمانيين، أي زمان موته أو زمان موت صاحبه، وقد دلت كلمة أول على معرفة بلفظها دون تقدير المضاف إليه لفظاً، بل فهم المقصود من خلال السياق، وكلمة (أول) تحدد معناها دون المضاف إليه فدل على أنها أصبحت معرفة من داخلها فبنيت على الضم، إذ لو جاء المضاف إليه أو نوى لفظه؛ لتحولت من البناء إلى الإعراب، وهذا لم يحدث في البيت وشبيهه بذلك الآية الكريمة السابقة " لله الأمر من قبل ومن بعد" حيث قدر ابن يعيش المعنى (قبل كل شيئ) و(بعد كل شيء) (١٧٨) وعند ابن هشام كان التقدير أكثر دقة واقتراباً من الدلالة حيث يقول : "قدره ابن يعيش على أن الأصل من قبل كل شيء ومن بعده، وهذا المعنى حق، إلا أن الأنسب للمقام أن يقدر من قبل الغلب ومن بعده، فحذف المضاف إليه لفظاً ونوى معناه، فاستحق البناء على الضم (١٧٩) والحق أن

كلام ابن هشام أقرب إلى منطق اللغة فيما نحن فيه، إذ المضاف المقدر معنويا معرفة وهو (الغلب)، فصارت كلمة قبل وبعد معرفتين، وهناك دليلان على ذلك هما :

أولا : ما ورد في سياق الآية الكريمة، إذ قبلها جاء قوله تعالى : "غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون" (١٨٠) لهذا كان تقدير الغلب أكثر دقة؛ لاقترابه من المعنى السياقي، ودلالة (قبل) و(بعد) على معرفة تتناسب مع البناء .

ثانيا : ما ورد عند ابن يعيش من نصوص توضح أن قبل وبعد في هذه الحالة لها دلالة المعرفة، فهو يقول : " وكذلك قبل وبعد إذا نكر وأضيف أعرب، وإذا أفرد معرفة بني ، فلذلك قالوا : جئت قبل وبعد ومن قبل ومن بعد" (١٨١) ثم جاء بالآية الكريمة دليلاً يؤكد كلامه، ولهذا كان من الأولى أن يكون التقدير "الغلب" كما قال ابن هشام، حيث إن تقدير ابن يعيش " قبل كل شيء" يترك الكلمة على حالة التنكير وهو يريدها معرفة، وابن يعيش نفسه يقرر أن الاسم "إذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة " (١٨٢)، ولهذا نحن في حاجة إلى التقدير المناسب لكي تصبح الكلمتان معرفتين، لكنه لم يفعل عندما قدر (قبل كل شيء) فدل على أن تقدير ابن هشام أكثر دقة .

وقد ذكر النحويون شواهد وأمثلة أخرى تأكيداً للبناء مع التعريف المنوي دون قصد المضاف لفظاً، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا أنا لم أو من عليك ولم يكن لقاؤك إلا من وراءُ وراءُ (١٨٣)

فقد جاءت رواية البيت بالضم دون تنوين، وقد سبقت الكلمة بحرف الجر (من) مما دل على أنها مبنية، حيث تعرفت الكلمة بالمعنى المقدر الذي يمكن القول فيه : وراء القلب، دون ذكر المضاف إليه، فكأن الكلمة قد تعرفت بمفردها .

وقد ذكر الأشموني نماذج أخرى في قوله : تقول سرت مع القوم ودون، أي ودونهم، وجاء القوم وزيد خلف أو أمام، أي خلفهم أو أمامهم، ومنه قوله :

لعن الإله تعلة بن مسافر   لعنا يشن عليه من قدام [١٨٤]

وقوله " أقب من تحت عريض من عل " [١٨٥]

وفي أحاديث النحاة القدامى ما يؤكد ربط نحاة العربية بين التعريف والبناء والتنكير والإعراب، وأوضحوا أن التعريف سبب في البناء، وأن التنكير سبب في الإعراب كما في قول ابن يعيش : " إذا أفرد معرفة بني" وقد مثل لذلك بنماذج كثيرة تثبت إيمانه بهذه الظاهرة وكرر هذا السبب في شرحه للظاهرة في الموضع نفسه، ومن الغريب أنه حين يذكر سبب البناء يرى رأياً آخر غير الإفراد مع التعريف يقول : "تقدم القول أن المضاف إليه من تمام المضاف إذا كان معرفاً له، فهو بمنزلة اللام من الرجل والغلام، فإذا حذف المضاف إليه مع إرادته كان ما بقى كبعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب ولا يرى هنا أن الإفراد مع التعريف سبب للبناء، بل يرى أن الظرف ينزل بعض الاسم، وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب [١٨٦] .

ونستطيع أن نعرض مواضع يكون فيها اللفظ فاعلاً في المعنى وإن كان مجروراً بالحرف في الصناعة النحوية. وهو لا يذكر إلا لغايات معنوية بحتة كالرغبة في الإيضاح أو الموازنة أو تحديد العلاقات في الجملة، فالفاعل في الصناعة النحوية لا يمكن أن يوجد حتى تنعقد عملية الإسناد الذي هو علة الرفع في الفاعل أما أن يكون فاعلاً بلا إسناد فأمر مستحيل فالإسناد هو علة الفاعلية، بدليل أن المفعول به إذا ما أسند إليه ارتفع كما يرتفع الفاعل فنقول : كشف السر ، فالسر هنا مرفوع لأنه نائب فاعل، على الرغم من أنه مفعول به في المعنى . مما يدل على أن المعنى لا يقرر الوظيفة الإعرابية .

البناء العارض :

أ ـ في الإضافة :

(١) اكتساب المضاف للبناء من المضاف إليه : ـ

وقد يضاف إلى معرفة مبني أو المصدر أو للظرف إذ، أو لفعل مبني:

الإضافة لمعرفة مبني :

وقد يكون هذا المضاف إليه ضميراً أو اسماً موصولاً أو اسم إشارة .

ـ الإضافة للضمير :

ومن ذلك قوله تعالى : "لقد تقطع بينكم" [١٨٧] وبين مضاف للضمير (كم) وقد اكتسب المضاف البناء من المضاف إليه المبني وهو الضمير، فيعرب المضاف فاعلاً مبنياً على الفتح ومحله الرفع، فلكونه مبنياً صار الإعراب في البنية التحتية ، وسبب البناء إضافة (بين) لمبني ودليل الفاعلية في (بين) قراءة الرفع (بينكم) حيث مرفوعة على الفاعلية، وقد قرأ بفتح النون نافع وحفص والكسائي وأبو جعفر [١٨٨] وقد مال إلى ذلك الأخفش فأعرب (بينكم) فاعلاً مبنياً لإضافته لمبني [١٨٩] .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : (يوم القيامة يفصل بينكم" ببناء الفعل للمجهول و(بين) مبني على الفتح وهو نائب فاعل ومحله رفع وهي قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وأبى جعفر وهشام وابن محيصن واليزيدي [١٩٠] ومن شواهد ذلك قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهمْ-إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر .

على رواية فتح (مثلهم) [١٩١] حيث تحتمل هذه الرواية إهمال (ما) وتكون الجملة بعدها جملة اسمية مكونة من مبتدأ مؤخر (بشر)، وخبر مقدم مبني على الفتح ومحله الرفع، وسبب بنائه إضافته لضمير وهو مبني .

وقد ورد مثل ذلك في بعض القراءات نحو قولـــه تعـالى : "مـودة بينكم"(١٩٢) مودة بالرفع بينكم بالنصب في قراءة الأعشى عن أبى بكـر عـن عاصم (١٩٣) فبني الظرف "بين" لإضافته لمبني وهو الضمير.

الإضافة للموصول :

وقد ورد ذلك في قوله تعالى : "أن يصيبكم مثـل مـا أصـاب قـوم نوح"(١٩٤) بفتح (مثل) وهي قراءة مجاهد وعبد الله بن أبى إسحاق وفي روايـة لابن كثير (١٩٥) ويمكن توجيه ذلك بأن (مثل) فاعل مبني في محل رفع وذلـك لإضافته لمبني وهو الاسم الموصول (ما) •

الإضافة لاسم الإشارة :

وقد ورد ذلك في قوله تعالى : (ومنا دون ذلك) فقد أشار مكـي (١٩٦) إلى بناء (دون) على الفتح وهي مبتدأ، وسبب البناء إضافة (دون) إلى اسـم الإشارة (ذا) .

وأيد ذلك ابن هشام قائلا: لو جاءت القراءة برفع (دون) لكـان ذلـك جائزاً كما قال الآخر :

ألم تريا أني حميت حقيقتي وباشرت حد الموت والموت دونها .

الرواية "دونها" بالرفع (١٩٧)

الإضافة للمصدر المؤول :

وقد ورد ذلك في قوله تعالى : "إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون" (١٩٨) في قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابـن عـامر وأبـي جعفـر ويعقـوب وحفص(١٩٩) وقد أشار مكي (٢٠٠) إلى بناء (مثل) على أنه نعت لحق في محل رفع، وسبب البناء إضافة (مثل) للمصدر بعده (أنكم تنطقون) المتصدر بحرف مبني، وذهب مكي إلى زيادة (ما).

وعلى هذا يكتسب المضاف (مثل) البناء من المضاف إليه .

الإضافة لـ (إذ) :

وقد ورد ذلك في قوله تعالى :

"ومن خزي يومئذ" [٢٠١]، " من عذاب يومئذ" [٢٠٢] بفتح ميم (يوم) في الآيتين وذلك في قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر والشنبوذي [٢٠٣]، والفتحة هنا حركة بناء لإضافة يوم إلى الظرف (إذ) [٢٠٤] وهو مبني، على ذلك فيوم في الموضعين مضاف إليه مبني على الفتح .

الإضافة لفعل مبني :

وقد يكون البناء للفعل أصلياً، كما في بناء الفعل الماضي، وقد يكون عارضاً كما في حالة بناء الفعل المضارع.

١ ـ البناء الأصلي :

وذلك إذا كانت جملة المضاف إليه متصدرة بفعل ماض، كما في قول النابغة الذبياني :

على حين عاتبت المشيب على الصبا

فقلت ألما تصح والشيب وازع

والشاهد فيه مجيء (حين) اسماً مجروراً بحرف الجر (على) ولكنه ورد مبنياً على الفتح، وتوجيه ذلك على اكتسابه البناء مما أضيف إليه وهو بناء الفعل الماضي بعده (عاتبت) [٢٠٥]، حين يبقي الإعراب بالجر في البنية العميقة بسبب البناء .

٢ ـ البناء العارض :

وذلك إذا كانت جملة المضاف إليه متصدرة بفعل مضارع مبني، وذلك كما في قول الشاعر : [٢٠٦]

لأجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستثبين كل حليم

وقد ورد في هذا الشاهد (حين) مجروراً بحرف جـر، ولكنـه جـاء مفتوحاً، وهذه الفتحة علامة بناء، وقد اكتسبه مما أضيف إليه وهـو الفعـل المضارع المبني بالبناء العارض حيث اتصلت به نون النسوة .

ولكن إذا أضيف الظرف (يوم) أو (حين) لفعل معرب أو جملة اسـمية فهل يعرب أم يبني؟ لقد اختلف النحاة في ذلك فذهب البصريون إلى وجـوب إعرابه، في حين رجح الكوفيون الإعراب ولم يوجبوه، فيجوز مع ذلك البنـاء وإن كان مرجوحاً، وعلى كلام الكوفيين قد يرد مبنياً .

وقد استدل الكوفيون لصحة ما ذهبوا إليه بشواهد من صحيح العربيـة فمن ذلك قوله تعالى : "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم " [٢٠٧] وذلك بفتح ميـم (يوم) في قراءة نافع وابن محيصن، وهي فتحة بناء عند الكوفيين لإضافتـه إلى جملة متصدرة بفعل [٢٠٨] فيوم عندهم خبر (هذا) وتسبب البناء في بقـاء الإعراب في البنية التحتية، وتؤيدهم القراءة الثانية برفع (يوم) على أنه خبر .
ومما استدل به الكوفيون قول الشاعر : [٢٠٩]

تذكّر ما تذكّر من سليمي على حين التواصل غير دان

والشاهد فيه بناء (حين) على الفتح برغم مجيئه اسماً مجروراً بحـرف الجر، وفي هذا رد على البصريين الذين أوجبوا إعرابه إذا أضيف لغير مبني ومن ذلك أيضا قول مبشر بن الهذيل الفزاري[٢١٠] :

ألم تعلمي -ياعمرك الله - أنني   كريم على حين الكرام قليل

فرواية من فتح (حين) فهو مبني على الفتح برغم مجيئه مجرورا بحرف الجر (على) وقد أضيف لجملة اسمية (الكرام قليل)، وفي هذا رد على البصريين فيما ذهبوا إليه .

ومن ذلك ما ورد في بعض القراءات نحو قوله تعالى : "ودخل المدينة على حينَ غفلة" (٢١١) بفتح النون فى قراءة أبي طالب القارئ (٢١٢) ببناء حين على الفتح على رغم جره بحرف الجر على وتؤيد القراءات مذهب الكوفيين في بناء (يوم) عند إضافته لجملة متصدرة بفعل مضارع معرب .

فمن ذلك قوله تعالى : "قل لكم ميعاد يوم لا تستأخرون عنه ساعة ولا تستقدمون" (٢١٣) بفتح وبدون تنوين (يوم) في قراءة عيسى (٢١٤) ومن ذلك أيضا قوله تعالى : "هذا يوم لا ينطقون" (٢١٥) ببناء (يوم) في قراءة الأعرج والأعمش . (٢١٦)

(٢) القطع عن الإضافة لفظاً لا معنى :

وهذا ما يحدث مع الظروف المبهمة مثل : قبل وبعد وأول وأسماء الجهات وأخواتها .

قبل وبعد :

وذلك كما في قوله تعالى : "لله الأمر من قبل ومن بعد" (٢١٧) بضم قبل وبعد برغم سبقهما بحرف جر، فهذه الضمة ضمة بناء، بسبب حذف المضاف إليه لفظاً ونية معناه، وتقدير الآية من قبل الغلب ومن بعد الغلب .

أول :

وقد ورد ذلك في قول معن بن أوس : ـ (٢١٨)

لعمرك ما أدري وإني لأوجل   على أينا تعدو المنية أولُ

والشاهد قوله (أول) حيث وردت مضمومة على البناء، ولو جاء بها معربة لنصبها على الظرفية، وهذا البناء بسبب حذف المضاف إليه ونية معناه.

ــ الجهات :

وذلك كما في (قدام) في قول رجل من بني تميم (٢١٩)

لعن الإله تعلة بن مسافر   لعنا يشن عليه من قدامُ

حيث بني (قدام) على الضم لحذف المضاف إليه لفظاً ونية معناه، فبقى الإعراب في البنية العميقة ومن ذلك أيضا (تحت) في قوله طرفة بن العبد: (٢٢٠)

ثم تغري اللجم من تعدائها   فهي من تحتُ مشيحات الحزم

حيث ورد (تحت) مسبوقاً بحرف جر ومحركاً بالضم، فدل ذلك على أنه مبني، وسبب بنائه حذف المضاف إليه ونية معناه .

ما يلحق بقبل وبعد :

وذلك نحو (عل) إذا كان المراد مكاناً معنياً، وذلك كما في قول الفرزدق : (٢٢١)

ولقد سددت عليك كل ثنية   وأتيت فوق بني كليب من علُ

والشاهد فيه (من عل) بضم اللام وهذا دليل على البناء، وسبب البناء حذف المضاف إليه ونية معناه، والتقدير : أتيت نحو بني كليب من فوقهم .

ومن ذلك أيضا (ليس غير) كما في قولك : "قبضت عشرة ليس غيرُ"

وقد بنيت (غير) على الضم إلحاقاً لها بقبل وبعد، وتقدير الكلام : ليس المقبوض غير ذلك، وقد حذف المضاف إليه، وأضمر اسم ليس وبنيت (غير) فصارت (ليس غير) •

ومن ذلك أيضا (أي) الموصولة [٢٢٣]، كما فـــي قولـــه تعـــالى : (ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عتيا" [٢٢٤] (فأيهم) اسم موصـــول مبني وقد اشترط النحاة لبنائه شرطين :

١ ــ أن يكون مضافاً .

٢ ــ أن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً .

وعلى هذا تكون (أشد) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) وأصل الكلام (أيهم هو أشد)، وهذا مذهب سيبويه وغيره، فأيهم مفعول مبني على الضم في محل نصب .

ولقد تحدث ابن جنى عن (لا) في قول الشاعر :

أبي جود لا البخل واستعجلت به

نعم من فتى لا يمنع الجوع قائله [٢٢٥]

ورأى أن (البخل) يحتمل النصب على أنه بـــدل مـــن (لا) أو أن (لا) زائدة. ووجه النصب هذا لا يعنينا، وإنما يعنينا وجه الجر الذي ذكره ابن جنى قائلا "ومن جره فقال (لا البخل) فإضافة (لا) إليه، لأنَّ (لا) كما تكون للبخـــل، قد تكون للجود أيضا، ألا ترى أنه لو قال لك إنسان: لا تطعم الناس، ولا تقـــر الضيف، ولا تتحمل المكارم، فقلت أنت (لا) لكانت هذه اللفظة هنا للجـــود، لا للبخل، فلما كانت (لا) قد تصلح للأمرين جميعاً أضيفت إلى البخل، لما فـــي ذلك من التخصص الفاصل بين المعنيين للضدين [٢٢٦] •

وقد يبدو غريباً أن تكون (لا) ـ وهو حرف مضافاً إلى البخل ومعروف أن الحروف لا تضاف ، ولكن ابن جنى يبدد هذه الغرابة عندما يرى أن (كم) ـ وهي على حرفين مثل (لا) ومبنية أيضاً مثلها ـ تضاف إلى الأسماء كقولهم كم رجل قد رأيت [٢٢٧] وأغفل ابن جنى فرقاً بين (كم) وبين (لا) وهو أن الكلمة الأولى اسم، والثانية حرف إلا أنه كان موفقاً عندما جعل (لا) المبنية جزءاً من الاسم الذي بعدها، فكأنها قد أضيفت إليه . يقول " فإن قلت : فكيف تضيفها وهي مبنية ؟ ألا تراها على حرفين الثاني حرف لين، وهذا أول شيء على البناء قيل : الإضافة لا تنافي البناء، بل لو جعلها جاعل سبباً له لكان أعذر من أن يجعلها نافية له، ألا ترى أن المضاف بعض الاسم، وبعض الاسم صوت والصوت واجب بناؤه " [٢٢٨]

ووردت على خاطر ابن جنى هذه الفكرة بعد أن نظر إلى سيبويه عندما عد (لا) مع الاسم النكرة الذي بعدها مركبين تركيب خمسة عشر، فصار بمنزلة الاسم الواحد. والاثنان في موضع رفع بالابتداء [٢٢٩]

فهذا دليل ساقه ابن جنى ليبدد غرابة إضافة (لا) المبنية إلي ما بعدها ،
وقد ساق ابن جنى دليلاً آخر مستمداً أيضاً من سيبويه عندما رأى أن (أي) تضاف مبنية، يقول ابن جنى "وقالوا أيضاً : لأضربن أيهم أفضل، وهي مبنية عند سيبويه " [٢٣٠] فلا غرابة إذاً من إضافة (لا) المبنية .

وفي حديث ابن جنى عن الآية الكريمة "إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون" يكرر ما رآه في بيت الشعر عندما أضاف (لا) إلى البخل، إذ يورد رأي أبي عثمان المازني القائل بأن (مثل) و(ما) في الآية اسم واحد، فبني الأول على الفتح، وهما ـ أي مثل وما ـ في موضع رفع لكونهما صفة لـ (حق)، ويوافق ابن جنى على رأي المازني بدليل قوله، أي ابن جنى : " فإن قلت : فما موضع "أنكم تنطقون" قيل هو جر بإضافة (مثل ما) إليه " [٢٣١]، ثم يرد على من يعترض على إضافة (ما) وهي حرف من صوتين قائلا : ليس

المضاف (ما) وحدها، إنما المضاف الاسم المضموم إليه(ما)، فلم تعد (ما) هذه أن تكون كتاء التأنيث في نحو هذه جارية زيد "، ثم يكرر ابن جنى ما سبق ان قاله بالنسبة لإضافة (لا)، فيرى أن إضافة (ما) كإضافة (كم) الخبرية، وكلاهما على حرفين، كم مبنية وكذلك إضافة (أي) من قوله الله سبحانه "ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا" [٢٣٢] وهي مبنية عند سيبويه [٢٣٣] .

ونلاحظ هنا أن ابن جنى يتصرف في اللغة تصرفاً ربما مال به إلى الشطط في الرأي والغلو في القول، فليست (ما) بالنسبة إلى (مثل) كتاء التأنيث بالنسبة إلى (جارية)،يضاف إلى ذلك أن الإعراب الذي أتي به (مثل ما) أو بالأحرى الذي نقله عن أبى عثمان ، ووافق هو عليه ــ لم يقل به واحد من المفسرين أو النحاة . فلقد أورد الفخر الرازي مجملاً لوجوه إعرابها، فبين أن (مثل) تجئ مرفوعة صفة لما قبلها (لحق)، وتجئ مبنية على الفتح لإضافتها إلى ما هو ضعيف . وتجئ منصوبة صفة لمفعول مطلق محذوف، أي "إنه لحق حقا مثل" ، أو صفة مصدر معلوم، أي إنه القرآن لحق نطق به الملك نطقا "مثل ما أنكم تنطقون" و(ما) مجرور لا شك فيه [٢٣٤]

ولا يخرج الزمخشري عما قاله الفخر الرازي، ولكنه يرى أن (ما) مزيدة بنص الخليل [٢٣٥] .

وما هنا موضع اختلاف شديد، بدليل تأكيد الفخر الرازي على أنها في محل جر، وتأكيد الزمخشري النقل عن الخليل أنها زائدة.

وربما كان ابن جنى قد نظر إلى رأى الخليل في زيادتها، ومن ثم عدها هي مع (مثل) بمنزلة الكلمة الواحدة.

وفي فصل (الحمل على المعنى) يورد ابن جنى بيتاً للشاعر محمد بن ذؤيب العماني :

كأن أذنيه إذا تشوفا   قادمتا أو قلما محرفا

شاهدا على حذف نون التثنية في غير الإضافة، ولكن ابن جنى يرجح رواية (تخال أذنيه ... قادمة أو قلماً محرفا) وبذلك لا يكون في البيت شذوذ[236]

ولقد أفرد ابن جنى باباً في "إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم، ويرى أن هذا دليل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه [237] .

ويعلل ابن جنى لذلك بقوله "لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والشيء إنما يعرفه غيره، لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبدا أن يعرف بغيره ، لأن نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة، وموجودة غير مفتقدة" [238] .

ولعلماء العربية في سبب بناء الاسم المفرد بعد "لا" هذه مذهبان :

أحدهما أن الاسم تضمن معنى "من" الاستغراقية، فجعله تضمنه الحرف مستحقا للبناء، كأن الأصل في "لا رجل في الدار" "لا من رجل في الدار" و"من" هذه بمعنى الاستغراق، وترد في سياق النفي كثيراً كما في قوله تعالى " وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير " [239] وقوله تعالى : " مالكم من ملجأ يؤمئذ وما لكم من نكير"[240]

والمذهب الآخر أن اسم "لا" المفرد، غير المضاف ولا الشبيه بالمضاف مركب مع "لا" تركيب خمسة عشر، ومثل هذا التركيب يكون فيه بناء الاسم ومهما يكن من أمر، فإن "لا" هذه أداة نفي كثيرة الورود والتصرف في الكلام، ينفي بها الواحد وينفي بها الجنس، وتعد أحياناً حرف عطف،

وتتكرر قبل كل منفي اسماً كان أو فعلاً. يقال : " لا زيد حاضر ولا أبوه ولا أخوه" .

ويقال "ما قرأ زيد ولا كتب ولا تحدث" ونفي الجنس بـ "لا" ليس مقصوراً على التي ينصب بعدها الاسم أو يبني على الفتح، بل قد يكون ذلك حين يرفع الاسم أيضاً، إذا دل سياق الكلام على أن المراد نفي الجنس لا نفي الواحد، نحو قولنا : " لا رجل في الدار بل امرأة"

وقد يكون رفع الاسم مع إفادة نفى الجنس إذا لم تتصل "لا" بالاسم المنفي بها بل فصل بينه وبينها فأصل، نحو قوله تعالى : "لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون " (٢٤١) .

فقد فصل بينها وبين الاسم المنفي بها ما هو في حكم غيرها .

خاتمة ونتائج

وإذا تأمل الدارس تحليل بعض المنظرين لقضايا التركيب الجزئي في اللغة خصوصاً في الإضافة وجدهم يبرزون من حيث هم يصفون أكثر مما يقننون ــ مرونة الجهاز اللغوي امتداداً أو تقلصاً، وليس يغرب عن الدارس أن يستنبط من كل ذلك أهم مقومات الشمول اللغوي على صعيد العلاقات التركيبية . فمن ذلك ما ورد عن الفارابي في سياق استعراضه لمفهوم الإضافة عند الجمهور والخطباء والشعراء مقارناً إياه بمفهومه عند النحاة (٢٤٢)، فإذا سلطنا على هذا التقرير النظري المجرد معايير الاختبار استطعنا أن نشتق منه صورة من الطاقة التحويلية التي تكون بمثابة الركيزة المؤسسة لفكرة الاستيعاب والشمول في الظاهرة اللغوية وهكذا تنحل الإضافة إلى بنية نحوية متكاملة لأنها تفرز حتماً بعد التحويل جملة نحوية مستقيمة، وبهذا التحويل يستعيد التركيب الجزئي بنيته المنطقية . ولكن الذي يعنينا هو أن هذه المرونة في بني اللغة هي أس من أسس طاقة الاستيعاب والشمول في الإنجاز الكلامي وهذه الظاهرة لا تتعلق بالانفصال أو الارتباط، وإنما هي توسعة في طرق التعبير تتيحها العربية مثلما أتاحت التعبير عن علاقة الإسناد في قولنا : أعجبني خلق زيد، بطريق التمييز في قولنا : أعجبني زيد خلقاً، أو بطرق بدل الاشتمال في قولنا : أعجبني زيد خلقه . فالعربية تسلك في التعبير عن المعنى الواحد طرقاً متعددة .

ولكل مقام وغرض ما يناسبهما من المقال وتبلغ قوة علاقة الارتباط بين المضاف والمضاف إليه إلى حد أنها قادرة على النشوء حين يكون المضاف إليه جملة، دون اللجوء إلى الربط، والمعلوم أن الأصل في الجملة الانفصال، فيكون المضاف إليه جملة،دون اللجوء إلى الربط، والمعلوم أن

الأصل في الجملة الانفصال، فيكون المضاف إليه جملة فعلية نحو قوله تعالى : " يوم يجمع الله الرسل" (٢٤٣)، وجملة اسمية نحو : أتيتك زمن الحجـــاج أمير ومن العلاقة بين عناصر المركب وأحوال تألفها معاً وارتباطها بالسياقات المختلفة نرصد النتائج الآتية ;

نتائج

١ ـ يصبح تحديد الحرف المحذوف (المقدر) منوطاً بمعاني المفردات في المركب والعلاقة بينها •

٢ ـ يعد حذف المضاف بديلاً أسلوبياً وتعبيريا يجد القبول والفهم عند المتلقي لأنه عادة في الاستعمال ووسيلة من وسائل اللغة في التعبير .

٣ ـ حالة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يعد لوناً من الاتساع وهو نوع من الحذف للإيجاز والاختصار، وينتج عنه نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها .

٤ ـ لا تتوقف الإضافة على وجود حرف جر قد حذف، وإنما هناك عناصر لغوية أخرى مثل (ذو) أو صاحب كانت بين المضاف والمضاف إليه ثم تغير التركيب وأصبح وحدتين متلازمتين•

٥ ـ ذهب جمهور النحاة إلى أن أصل المركب الإضافي توسط حرف جر بين الاسمية، ثم حذف حرف الجر وقدر وجوده في رأي بعضهم وبقى معناه، أو ناب عنه المضاف فعمل عمله وهي فكرة ترتبط بين البنية المنطقية والبنية النحوية للظاهرة .

٦ ـ الانتقال من الأصل إلى الفرع ربما لا يصحبه تغيير في الدلالة، خصوصاً في الإضافة التي بمعنى من، وقد يصحبه تغير في الدلالة كما هو الحال في الإضافة التي بمعنى اللام.

٧ ـ استثمرت الدراسات الحديثة ملاحظة نحاة العربية وشواهدها في تطبيق المنهج التاريخي المقارن على المركب الإضافي ومركب الجر.

٨ ـ اختصرت العرب حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله .

٩ ــ فرق الدرس النحوي في الاستعمال العربي بين عناصر الحــــذف فـــي المركب الإضافي وبين حذف حرف الجر المقدر بيـــن عنصـــري الإضافـــة وأعطاها مصطلح الإضافة المعنوية.

١٠ ــ عُدَّ حذف التنوين والنون في المركب الإضافي لوناً من التخفيف، كمـــا عد تطور المركب الإضافي عن مركب الجر لوناً آخر من التخفيف .

١١ ــ لتقدير حرف الجر في المركب الإضافي دور فـــي تميـــيز الإضافـــة اللفظية عن الإضافة المعنوية، وعلى أساس نوع الحرف أنشأ النحاة عدداً مـــن المصطلحات الفرعية للإضافة كاللامية وغيرها وفقاً لنـــــوع حـــرف الجـــر المقدر •

١٢ ــ مر المركب الإضافي في نظر الدارسين المعاصرين بمرحلة تطـــــور فيها عن الاعتماد على توسط حرف للإضافة بين الاسمين فسقط فيها التنوين، وحذفت النون من الاسم الأول، وبقيت اللام التي هي وصلة لإضافـــــة الأول إلى الثاني وهو منظور علم اللغة التاريخي والمقارن الذي اســـتند فـــي درس العربية إلى مجموعة من الشواهد تؤيدها مجموعة من الضوابط والقواعد.

مصادر مراجع

١ ـ الأشموني : شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ٢٣٨ . مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٠م

٢ ـ الرضي : شرح الكافية ١ / ٢٧٢ . الشركة الصحافية العثمانية ـ الأستانة ١٣١٠هـ

٣ ـ السيوطي : همع الهوامع ٢ / ٤٦. ط السعادة ١٣٢٧هـ .

٤ ـ محمد الصبان : حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ١٥٨، ط٢، المطبعة العامرة الشرقية .

٥ ـ حاشية الشيخ يس على التصريح٢/٢٥.مطبعة محمد مصطفى ٢/١٣هـ

٦ ـ ابن جنى : الخصائص ٢ / ٢٧٣ تحقيق محمد على النجار، طبع دار الكتب، القاهرة ، ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ م .

٧ ـ النساء : ١٥٥ .

٨ ـ ابن جنى : الخصائص : ٢ / ٢٧٣ و ٢٧٤ .

٩ ـ السابق : ٢ / ٢٧٤ .

١٠ ـ الفرقان : ٣٩ .

١١ ـ الإسراء : ٢١ .

١٢ ـ الواقعة : ٨٣ .

١٣ ـ ابن هشام : مغنى اللبيب ١ / ٣٧٦ ـ ٣٧٧ تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، بيروت ١٩٦٤ م

١٤ ـ د / عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٧ القاهرة ١٩٥٧م .

١٥ ـ السابق: الصفحة نفسها .

١٦ ـ السابق : ص ١٧ .

١٧ ـ ابن يعيش : المفصل ٩ / ٣١ وابن هشام : مغنـي اللبيـب ١ / ٣٧٧ والأزهري : شرح التصريح ١ / ٣٥ وشرح الأشموني ١ /٣٦.

١٨ ـ عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية ص ١٨ •

١٩ ـ ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٣٧٧ .

٢٠ ـ البقرة : ٩٣ .

٢١ ـ يوسف : ٨٢ .

٢٢ ـ الحشر : ٢ .

٢٣ ـ البقرة : ١٩٧ .

٢٤ ـ الشعراء : ٧٢ .

٢٥ ـ فاطر : ١٤ وانظر ابن الشجري : الأمالي ١ / ٣٢٤ .

٢٦ ـ البقرة : ٩٣ .

٢٧ ـ الفجر: ٢٢ .

٢٨ ـ شرح ابن عقيل ٢ / ٦٢ .

٢٩ ـ المائدة : ٣ .

٣٠ ـ النساء : ١٦٠ .

٣١ ـ ابن هشام : المغنى ٢ / ١٦٤ .

٣٢ ـ يوسف : ٣٢ .

٣٣ ـ يوسف : ٣٠ .

٣٤ ـ يوسف : ٣٠

٣٥ ـ ابن هشام : المغني ٢ / ١٦٤، ١٦٥ .

٣٦ ـ ابن جنى : الخصائص ٢ / ٤٥٣ .

٣٧ ـ السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ٣ / ٢٠٦ . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ م

٣٨ ـ إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ص ٤١ ـ ٩٤، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ م

٣٩ ـ ابن جنى : الخصائص ٢ / ٤٥٢ .

٤٠ ـ السابق : ٢ / ٤٥٢ و ٤٥٣ .

٤١ ـ يوسف : ٨٢ .

٤٢ ـ السيوطي : همع الهوامع ٢ / ٥١ .

٤٣ ـ الفاتحة : ٤ ،

٤٤ ـ إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ص ٤١ .

٤٥ ـ البقرة ٢٥ .

٤٦ ـ الكهف : ١٠٧ .

٤٧ ـ إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ص ٩٢ .

٤٨ ـ الأعراف : ٥٦ .

٤٩ ـ آل عمران : ٩٧ .

٥٠ ـ البقرة : ١٨٣ .

٥١ ـ ابن القيم : بدائع الفوائد ٢٤/٣ الناشر إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .

٥٢ ـ البقرة : ٢٤٩ .

٥٣ ـ البقرة : ٤٦ .

٥٤ ـ البقرة : ٢٢٣ .

٥٥ ــ إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ص ٥٠ .

٥٦ ــ الحج : ٣٢ .

٥٧ ــ طه : ٩٦ .

٥٨ ــ الأحزاب : ١٩ .

٥٩ ــ ابن هشام : مغنى اللبيب ٢ / ١٦٥ .

٦٠ ــ شرح ابن عقيل ٢ / ٦٣و ٦٤ والسيوطي : همع الهوامع ٥٢/٢ .

٦١ ــ الأنفال : ٦٧ .

٦٢ ــ الأعراف : ١٥١ .

٦٣ ــ الزمر : ١٦ .

٦٤ ــ سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٠٩، ٢١٠ .

٦٥ ــ الروم : ٤ .

٦٦ ــ الروم : ٤ .

٦٧ ــ ابن جنى : الخصائص ٢ / ٣٦٥ .

٦٨ ــ البقرة : ١١٦ .

٦٩ ــ النمل : ٨٧ .

٧٠ ــ إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الثاني ص ٦٥٣ ــ ٦٥٦ .

٧١ ــ آل عمران : ١٩٥ .

٧٢ ــ التحريم : ٣ .

٧٣ ــ شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٦٥ ــ ٦٧ .

٧٤ ــ البقرة : ٣٨ .

٧٥ ــ الرضى : شرح الرضي على الكافية ٣٠٢/١، شرح ابن عقيل ٢ / ٧، الهمع ٢ / ٤٩ .

٧٦ ــ الأعراف : ٥٦ .

٧٧ ــ الشعراء : ٤٧ .

٧٨ ــ الشعراء : ٤ .

٧٩ ــ الأعراف : ٥٦ .

٨٠ ــ البقرة : ١٨٦ .

٨١ ــ الأعراف : ٥٦ .

٨٢ ــ د / فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية ٣ / ١٣ .

٨٣ ــ الحجرات : ١٠ .

٨٤ ــ ابن جنى: المحتسب ٢ / ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠ .

٨٥ ــ الحاقة : ٥١ .

٨٦ ــ انظر حاشية الصبان ٢ / ٢٤٩ دار إحياء الكتب العربية .

٨٧ ــ الرضي : شرح الكافية ١ / ٢٧٣ .

٨٨ ــ البقرة : ١٧٧ .

٨٩ ــ يوسف : ٨٢ .

٩٠ ــ ابن جنى : الخصائص ٢ / ٣٦٢ .

٩١ ــ طه : ٩٦ .

٩٢ ــ الأحزاب : ١٩ .

٩٣ ــ ابن جنى : الخصائص ٢ / ٣٦٣ .

٩٤ ــ الروم : ٤٠ .

٩٥ ــ ابن جنى : الخصائص ٢ / ٣٦٥ .

٩٦ ــ سيبويه : الكتاب ٣ / ٣٢٨ .

٩٧ ــ السابق : ٣ / ٢٨٦ .

٩٨ ـ السابق : ١ / ٣٧٩ .

٩٩ ـ السابق : ١ / ٣٥١و ١ / ٣٢٠ .

١٠٠ ـ ابن جنى : الخصائص ٢ / ٣٩٠ .

١٠١ ـ برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية : ١٥٠ .

تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٤٠٢٠ / ١٩٨٢م .

١٠٢ ـ ابن جنى : الخصائص ٢ / ١٨٣ .

١٠٣ ـ د / السيد يعقوب بكر: دراسات في فقه اللغة العربية، ص ١٢، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٦٩.

١٠٤ ـ السيوطي : الأشباه والنظائر النحوية ٢ / ٨٥ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٥ م .

١٠٥ ـ النازعات : ٤٦ .

١٠٦ ـ الصبان على الأُشموني : ٢ / ٢٣٧ .

١٠٧ ـ البخاري : الجامع الصحيح كتاب الأدب ٤ / ٥٢، القاهرة ، عيسى الحلبي، د . ت.

١٠٨ ـ الأُشموني : شرح الأُشموني على الألفية ٢ / ٢٤١ .

١٠٩ ـ سيبويه : الكتاب ٢ / ١٥٧ .

١١٠ ـ السابق : ٢ / ١٦٠ .

١١١ ـ السابق : ٢ / ١٦٢ .

١١٢ ـ السابق : ٢ / ١٦٤ .

١١٣ ـ الحج ٤٨، الطلاق ٨ وانظر سيبويه الكتاب ٢ / ١٧٠ .

١١٤ ـ سيبويه : الكتاب ٢ / ١٧٤ .

١١٥ ـ سيبويه : الكتاب ٢ / ١٦٤ .

١١٦ ـ السابق : ٢ / ٢٧٩ .

١١٧ ـ السابق : ٢ / ١٦٤ و ١٦٥ .

١١٨ ـ السابق : ٢ / ١٥٦ .

١١٩ ـ السابق : ٢ / ١٥٨و ١٥٩ .

١٢٠ ـ يوسف : ٣١ .

١٢١ ـ المجادلة : ٢

١٢٢ ـ ابن هشام : مغنى اللبيب ١ / ٢٤٧ .

١٢٣ ـ البقرة : ٢ .

١٢٤ ـ سيبويه : الكتاب ١ / ١٧ ـ ١٩، وابن جنى : الخصائص ١/ ١١١، ١٢٤ .

١٢٥ ـ عبد القاهر الجرجاني : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ص ٩٣٥ بغداد ١٩٨٢ م .

١٢٦ ـ السيوطي : همع الهوامع ٥ / ٢١٢ .

١٢٧ ـ الأحقاف : ٢٤ .

١٢٨ ـ المائدة : ٩٥ .

١٢٩ ـ ديوان جرير : ٧٠٢ تحقيق إيليا الحاوي ط١، ١٩٨٢ دار الكتاب اللبناني وسيبويه : الكتاب ١ / ٤٢٧ .

١٣٠ ـ الحج : ٩ .

١٣١ ـ الأشموني ٣ / ١٦٠ على هامش الصبان .

١٣٢ ـ السيوطي : الأشباه والنظائر ١ / ١٣٠ .

١٣٣ ـ د . محمد عبد العزيز عبد الدايم : تحديد الوحدة التركيبية، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد الثالث، المجلد الثالث والثلاثون ١٩٨٨م .

١٣٤ ـــ السابق نفسه.

١٣٥ ـــ سيبويه : الكتاب ٢ / ٥٩ .

١٣٦ ـــ السابق : ٢ / ١٦٤ .

١٣٧ ـــ السابق : ٢ / ٢٩ .

١٣٨ ـــ السابق : ١ / ١٧٦ .

١٣٩ ـــ ابن جنى : الخصائص ٣ / ٢٤ .

١٤٠ ـــ ابن جنى : الخصائص ٣ / ٢٦ .

١٤١ ـــ ديوان : زهير : ٣٠ المكتبة الثقافية بيروت لبنان الطبعة الأولي ١٩٦٨ م .

١٤٢ ـــ سيبويه:الكتاب ٢/٢٠٦ و ٢٠٧ وابن جنى : الخصائص ٣ / ١٠٦ .

١٤٣ ـــ انظر ديوان النابغة الذبياني:١٠٥ دار صادروسيبويه:الكتاب٢ / ٢٧٨ وابن جنى : الخصائص ٣ / ١٠٦ .

١٤٤ ـــ سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٧٧ ـــ ٢٧٨.

١٤٥ ـــ المبرد : المقتضب ٤ / ٣٧٤و ٢٧٥ تحقيق عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

١٤٦ ـــ ابن جنى : الخصائص ٣ / ١٠٦ .

١٤٧ ـــ سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٧٦ و ٢٧٧ .

١٤٨ ـــ ابن جنى : الخصائص ١ / ٣٤٣ .

١٤٩ ـــ المبرد : الكامل ٢ / ١٥٩ و ١٦٠ مؤسسة المعارف ببيروت.

١٥٠ ـــ ابن الحاجب : الأمالي النحوية ٣ / ٦٨ و ٦٩ تحقيق هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٥ م .

١٥١ ـــ السابق ٣ : ٦٩ .

١٥٢ ــ د / محمد إبراهيم عبادة : المركب الإضافي بين الأصل والفرع ص ٢٢، منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٨٩م .

١٥٣ ــ برجشتراسر:التطور النحوي ص١٥٢ تحقيق د.رمضان عبد التواب .

١٥٤ ــ عزرا ٥ / ١٧ .

١٥٥ ــ برجشتراسر : التطور النحوي : ١٥٢ .

١٥٦ ــ ديوان الشماخ : ٢٣٣ تحقيق د . صلاح الهادي، دار المعارف .

١٥٧ ــ ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٢ وابن الحاجب : الأمالى النحوية ٤ / ١٤٩ .

١٥٨ ــ شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٨٦ .

١٥٩ ــ ديوان الأعشى ١٠٦ دار صادر ببيروت .

١٦٠ ــ ابن جنى : الخصائص ٣ / ٢٧ .

١٦١ ــ السابق .

١٦٢ ــ السابق ٣ : ٢٨ ، ٢٩ .

١٦٣ ــ السابق : ٣ / ٢٩ .

١٦٤ ــ التصريح ٢ / ٢٦ .

١٦٥ ــ ديوان الأحوص الأنصاري : ١٨٢ تحقيق عادل سليمان، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ .

١٦٦ ــ ابن جنى : الخصائص ٣ / ٢٧ .

١٦٧ ــ السابق : ٣ / ٣٠ .

١٦٨ ــ ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ١٠٠.

١٦٩ ــ السيوطي : الأشباه والنظائر ١ / ٨٣ .

١٧٠ ــ ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ٨٦ ــ ٨٩ والسيوطي : همع الهوامع ٢ / ١٩٢ ــ ١٩٣ .

١٧١ ــ الروم : ٤ .

١٧٢ ــ شرح ابن عقيل على الألفية٢/٧٣ وابن يعيش:شرح المفصل ٤/٨٨.

١٧٣ ــ السيوطي : همع الهوامع ٣ / ١٩٣ وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٦ وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٠٢ .

١٧٤ ــ شرح ابن عقيل ٢ / ٧٢ .

١٧٥ ــ الروم : ٤

١٧٦ ــ يعيش : شرح المفصل ٤ / ٨٨ .

١٧٧ ــ شرح الأشموني على الألفية ٢ / ٢٦٨ .

١٧٨ ــ ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ٧٨ .

١٧٩ ــ ابن هشام : شرح الشذور ص ١٠٦ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٣٥م

١٨٠ ــ الروم : ٣ .

١٨١ ــ ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ٨٧ .

١٨٢ ــ ابن يعيش ــ شرح المفصل ٤ / ٨٨ .

١٨٣ ــ السابق : ٤ / ٨٧ وشرح شذور الذهب ١٠٣ و ١٠٤ .

١٨٤ ــ السيوطي : همع الهوامع ٣ / ١٩٦ وشرح الأشموني ٢ / ٢٦٨ .

١٨٥ ــ شرح الأشموني ٢ / ٢٦٨ وابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ٨٧ .

١٨٦ ــ ابن يعيش : شرح المفصل ٤ / ٨٨ .

١٨٧ ــ الأنعام : ٩٤ .

١٨٨ ــ ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٦٠ ، تصحيح على محمد الضباع، ط، المكتبة التجارية د . ت

١٨٩ ــ مكي بن أبي طالب : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٦٢ تحقيق د / حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ط٣ ــ ١٩٨٧م

١٩٠ ــ السابق، الصفحة نفسها .

١٩١ ــ سيبويه : الكتاب ١ / ٢٩ .

١٩٢ ــ العنكبوت : ٢٥ .

١٩٣ ــ ابن خالويه : القراءات الشاذة ص ١١٥، نشره المستشرق ج . برجشتراسر ــ ط ــ المطبعة الرحمانية ــ مصر ــ ١٩٣٤ م .

١٩٤ ــ هود : ٨٩ .

١٩٥ ــ ابن خالوية : القراءات الشاذة ص ٦١ .

* ــ الجن : ١١ .

١٩٦ ــ مكي بن أبي طالب : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٦٢ .

١٩٧ ــ ابن هشام : شرح شذور الذهب ٨١ ــ ٨٢ .

١٩٨ ــ الذاريات : ٢٣ .

١٩٩ ــ ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٧٧، تصحيح على محمد الضباع، ط، المكتبة التجارية د . ت .

٢٠٠ ــ مكي بن أبي طالب : مشكل إعراب القرآن ١ / ٦٨٧ .

٢٠١ ــ هود: ٦٦ .

٢٠٢ ــ المعارج : ١١ .

٢٠٣ ــ ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٨٩ .

٢٠٤ ــ ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ١٠٢، ١٣٣ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة .

٢٠٥ ـ السابق : ٣ / ١٣٣ .

٢٠٦ ـ السابق ٣ / ١٣٥ .

٢٠٧ ـ المائدة : ١١٩ .

٢٠٨ ـ مكي بن أبي طالب : مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٢٤ .

٢٠٩ ـ ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ١٣٦ ـ ١٣٧ .

٢١٠ ـ السابق ٣ / ١٣٧ .

٢١١ ـ القصص : ١٥ .

٢١٢ ـ ابن خالويه : القراءات الشاذة ص ١١٢ .

٢١٣ ـ سبأ : ٣٠ .

٢١٤ ـ ابن خالويه : القراءات الشاذة ص ١٢٢ .

٢١٥ ـ المرسلات : ٣٥ .

٢١٦ ـ ابن خالويه : القراءات الشاذة ص ١٦٧ .

٢١٧ ـ الروم : ٤

٢١٨ ـ ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ١٠٣ .

٢١٩ ـ ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ١٠٤ .

٢٢٠ ـ السابق ص ١٠٣ و ١٠٤ .

٢٢١ ـ ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ١٠٧ .

٢٢٢ ـ السابق ص ١٠٦ .

٢٢٣ ـ ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ١٠٨ .

٢٢٤ ـ مريم : ٦٩ .

٢٢٥ ـ ابن جنى : الخصائص ٢ / ٣٥ .

٢٢٦ ـ السابق ٢ / ٣٦ .

٢٢٧ ـ السابق ٢ / ٣٦ .

٢٢٨ ـ ابن جنى : الخصائص ٢ / ٣٦ .

٢٢٩ ـ سيبويه : الكتاب ١ / ٣٤٥ .

٢٣٠ ـ ابن جنى : الخصائص ٢ / ٣٧ .

٢٣١ ـ السابق ٢ / ١٨٢ .

٢٣٢ ـ مريم : ٦٩ .

٢٣٣ ـ ابن جنى : الخصائص ٢ / ١٨٣ .

٢٣٤ ـ التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي ٢٧ / ٢١٠، المطبعة البهية المصرية ١٣٥٧هـ .

٢٣٥ ـ الزمخشري : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٤ / ١٧ .

٢٣٦ ـ ابن جنى : الخصائص ٢ / ٤٣١ .

٢٣٧ ـ ابن جنى : الخصائص ٣ / ٢٤ .

٢٣٨ ـ السابق والصفحة نفسها .

٢٣٩ ـ الشورى : ٣١ .

٢٤٠ ـ الشوري : ٤٧ .

٢٤١ ـ الصافات : ٤٧ .

٢٤٢ ـ الفارابي : الحروف ص ٨٧ ـ ٨٨ تحقيق محسن مهدي ـ دار المشرق ـ بيروت ١٩٧٠م

٢٤٣ ـ المائدة : ١٠٩ .

فهرست